

مؤشرات الأداء
لمؤسسات التمويل الأصغر
الدليل الفني

الإصدار الثاني
(طبعة ثانية)

وكالة مايكروريت
و
بنك أمريكا الدولي للتنمية
إدارة التنمية المستدامة
قسم المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة
واشنطن دي سي

بيانات الفهرسة تحت الطبع - مقدمة من

بنك أمريكا الدولي للتنمية

مكتبة فليب هاريرا

مؤشرات الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر: الدليل الفني

الإصدار الثاني

إصدار شهري

"إعداد تور جانسون....[وأخريين]" صفحة العنوان على اليسار

١. المؤسسات المالية. ٢. المؤشرات الاقتصادية. ٣. التمويل الأصغر. (أ) تور جانسون (ب). بنك أمريكا الدولي للتنمية - إدارة التنمية المستدامة - قسم المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة.

٣٣٢،٢ ص ٢٨٢ - dc٢١

قام بإعداد هذا الإصدار كلٌّ من: دامين فون ستاوفينبرغ (وكالة مايكروريت) وتور جانسون (بنك أمريكا الدولي للتنمية) وجولي أبرامز (مستشار مستقل) وفرانك أبيت وناومي كينون (وكالة مايكروريت). ويمكن تحميل نسخة إلكترونية من هذا الإصدار من موقع بنك أمريكا الدولي للتنمية (www.iadb.org/sds/muc) أو من موقع وكالة مايكروريت (www.microrate.com). علماً أنه سيتم توسيع وتحديث هذا الإصدار بشكل دائم على كلا الموقعين. ويمكنكم إرسال الملاحظات المتعلقة بالمؤشرات المبينة (أو مقترحات حول مؤشرات أخرى) إلى بنك أمريكا الدولي للتنمية على العنوان: (sds/msm@iadb.org) أو وكالة مايكروريت على: (info@microrate.com).

إن الآراء المطروحة في هذا الإصدار هي آراء الكاتب ولا تمثل بالضرورة الموقف الرسمي لبنك أمريكا الدولي للتنمية.

ويحتوي هذا الإصدار الثاني المعاد طباعته على بعض التعديلات التي أجريت على النسخة المطبوعة في سبتمبر ٢٠٠٢م. الهدف من هذه التعديلات هو التأكد من دقة عرض الأشكال البيانية.

مارس ٢٠٠٣م

قسم المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة

إدارة التنمية المستدامة

بنك أمريكا الدولي للتنمية

١٣٠٠ شارع نيو يورك، نيو يورك

واشنطن - دي سي ٢٠٥٧٧

الولايات المتحدة الأمريكية

بريد إلكتروني: sds/msm@iadb.org

فاكس: 202-623-2307

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تنام في الاهتمام بالشفافية في التمويل الأصغر. والجانب المهم في هذا التوجه هو زيادة استخدام المؤشرات المالية والمؤسسية لقياس مستوى مخاطر والأداء في مؤسسات التمويل الأصغر. لكنه من الصعب الوصول إلى الشفافية المطلوبة إذا لم يتم الاتفاق حول كيفية تعريف واحتساب مؤشرات قياس الوضع المالي والمخاطر والأداء. فعلى سبيل المثال، هل المقصود "بالعائد على حقوق الملكية" هو "العائد على حقوق الملكية الابتدائية" أم "العائد على متوسط حقوق الملكية"؟ وكيف يتم تحديد حقوق الملكية، خاصة في وجود قروض مدعومة طويلة الأجل؟ وبعنى آخر هل يجب اعتبار القرض المدعوم المقدم من أحد بنوك التنمية والذي مدته ٢٠ سنة بمثابة دين أم من حقوق الملكية؟

إن غياب الإجماع حول مفهوم المؤشرات في التمويل الأصغر قاد وكالة مايكروريت (وهي وكالة تصنيف متخصصة في التمويل الأصغر) إلى دعوة بنك أمريكا الدولي للتنمية، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الأكثر فقراً، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووكالتي تصنيف أخريتين (وهي MCRIL و PlaNet)، للاتفاق حول مسميات وتعريف مجموعة من المؤشرات شائعة الاستخدام. ولم يكن في نية المجموعة اختيار "أفضل" المؤشرات أو محاولة تفسيرها، بل كانت تريد مناقشة المسميات والتعاريف. إن مساعي هذه المجموعة المسماة "مجموعة المائدة المستديرة" قد أدت إلى إصدار قائمة بعشرين تعريفاً لمؤشرات الأداء. وقد قامت شبكة سيب (وهي شبكة تضم المؤسسات العاملة في التمويل الأصغر) بتقديم مساعدة قيمة في تنسيق المرحلة الأخيرة لهذه الجهود.

إن الغرض من هذا الدليل الفني محدود، حيث أنه يسلط الضوء على المؤشرات الـ ١٤ الأكثر شيوعاً والتي تم الإعلان عنها من قبل مجموعة المائدة المستديرة، إلى جانب أنه يوضح كيفية استخدام هذه المؤشرات. إنه يقدم بعض التوضيح والتحليل حول المؤشرات للمهتمين بفهم طريقة تطبيقها وجوانب القصور فيها. علماً أن الدليل يتناول كل مؤشر على حدة من حيث تقديم التعريف المقترح، وتفسير المعنى، وتحديد نقاط الضعف في استخدامه، كما يعطي قيم معيارية عن ٢٩ مؤسسة تمويل أصغر في أمريكا اللاتينية بحسب تصنيف مايكروريت (يطلق على هذه المؤسسات اسم مايكروريت-٢٩). أنه يجب التنويه هنا إلى أن هذه الإجراءات قد تمت إضافتها من قبل مايكروريت وبنك أمريكا الدولي، ولا تعكس بأي حال من الأحوال آراء أو مواقف الجهات الأخرى المشاركة في نقاشات المائدة المستديرة.

وفي الأخير، يجب الإشارة إلى النواحي التي لا يتناولها الدليل. حيث أن هذا الدليل لا يهدف إلى إعطاء بيانات شاملة عن كيفية تقييم مؤسسات التمويل الأصغر. فمثل تلك المراجع (التي تصف طريقة تحليل مؤسسات التمويل الأصغر) متوفرة قبل صياغة هذا الدليل. كما أن هذا الدليل لا يطرح موضوع التعديلات المالية الضرورية لإجراء أية مقارنات بين المؤسسات التي تتبع أساليب محاسبية مختلفة. وأخيراً، فإن هذا الدليل لا يمثل فيما يخص المؤشرات التي يتضمنها أي موقف رسمي أو موافقة رسمية من قبل مايكروريت أو وكالة ماكريل MCRIL أو وكالة بلانت رينتنغ PlaNet Rating أو المجموعة الاستشارية لمساعدة الأكثر فقراً أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو بنك أمريكا الدولي للتنمية.

وفي إطار الغرض المحدد لهذا الدليل، فإننا على يقين من أنه سيقدم مساهمة هامة في مجال التمويل الأصغر.

ألفارو راميرز، رئيس

دامين فون ستاوفينبرغ، مدير

قسم المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة - بنك أمريكا الدولي للتنمية

وكالة مايكروريت

جدول المحتويات

| | |
|----|-------------------------|
| 5 | وضع المؤشرات في سياق |
| 5 | جودة المحفظة |
| 6 | الكفاءة والإنتاجية |
| 6 | الإدارة المالية |
| 7 | الربحية |
| 8 | جودة المحفظة |
| 9 | مؤشر المحفظة في خطر |
| 12 | نسبة مصاريف المخصصات |
| 17 | نسبة الديون المدومة |
| 19 | الكفاءة والإنتاجية |
| 20 | نسبة المصاريف التشغيلية |
| 23 | التكلفة لكل مقترض |
| 26 | إنتاجية الموظفين |
| 30 | إنتاجية مسؤولي الإقراض |
| 32 | الإدارة المالية |
| 33 | نسبة مصاريف التمويل |
| 36 | نسبة تكلفة الأموال |
| 38 | نسبة الدين/حقوق الملكية |
| 42 | الربحية |
| 46 | العائد على الأصول |
| 48 | عائدات المحفظة |
| 51 | ملحق ١: احتساب النسب |
| 59 | ملحق ٢: مايكروريت-٢٩ |

وضع المؤشرات في سياق

تقع المؤشرات المبينة في هذا الدليل ضمن واحدة من الفئات الأربع الرئيسية التالية: جودة المحفظة، الكفاءة والإنتاجية، الإدارة المالية، والربحية. وبالطبع فإن هنالك جوانب أخرى تسلط الضوء على أداء مؤسسات التمويل الأصغر والتي قد يقع بعضها ضمن الفئات الأربع المذكورة. لكن هذا الدليل لم يوضع ليكون شاملاً، حيث أنه يتناول المؤشرات الأكثر أهمية، والتي لو أخذت مع بعضها ستعطي صورة مقبولة إلى حد ما عن الأداء والمخاطر والوضع المالي لمؤسسة التمويل الأصغر.

أحد المجالات التي طالما عانت من قصور في المؤشرات هي الإدارة والحكم (بما في ذلك الهيكل التنظيمي)، قياس الأداء، إجراءات تطبيق اللوائح، تدفق المعلومات، المعرفة بمفاهيم التمويل الأصغر، وهيكل الملكية. فالبرغم من أهمية تحديد المخاطر العامة والإمكانيات المستقبلية لأي مؤسسة، فإن هذا المجال من المجالات التي يصعب تصنيفها. ونظراً لأن جهود وضع مؤشرات ذات معنى لحالة الإدارة والحكم لم تبذل إلا في وقت قريب، فقد تم إهمال هذا المجال من النسخة الحالية لهذا الدليل. ويجب ألا يفسر ذلك على أنه تجاهل لأهمية تحليل قضايا الإدارة والحكم عند تقييم مؤسسات التمويل الأصغر. ففي الحقيقة، ونظراً لأن الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر لا تهدف إلى الربح، فإن هذا الموضوع يجب أن يعطى أولوية في عملية التحليل عند إجراء أي تقييم.

والجدير بالذكر هنا هو أن الأرقام المستخدمة في هذا الدليل ليست معدلة؛ أي أن البيانات المالية أخذت مباشرة من القوائم المالية لمؤسسات التمويل الأصغر. وهنالك إشكالية واضحة في هذا الأسلوب، فالفوارق الكبيرة في الإجراءات المحاسبية قد يجعل المقارنة بين مؤسسات التمويل الأصغر أمراً في غاية الصعوبة. فسياسات وضع المخصصات، على سبيل المثال، تظهر ذلك بوضوح. فلنأخذ مؤسسات مايكروريت-٢٩ لنجد أن احتياطات المخصصات لتغطية خسائر القروض تتباين ما بين شديدة الحذر- كما هو الحال في مؤسسة كومبارتاموس في المكسيك حيث أن الاحتياطات فيها قدرت بقرابة أربعة أضعاف القروض التي تعاني من متأخرات- وأخرى غير كافية. إن ذلك يعني أن مقارنة مؤسسات تمويل أصغر بينها هذا البون الشاسع سيكون مثل مقارنة التفاح بالبرتقال. ولتجاوز هذه المشكلة، يبين الدليل حجم العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول الذي ستحققه مؤسسات مايكروريت-٢٩ إذا ما تم تعديل الأرقام لأخذ الفوارق الموجودة في السياسات المحاسبية ومبالغ الدعم بالاعتبار. إن للسياسات المحاسبية أهمية خاصة، ففي عام ٢٠٠١ أظهرت مؤسستين فقط من مؤسسات مايكروريت-٢٩ خسائر، لكن إذا ما قامت جميع المؤسسات بالعمل بموجب نفس القواعد والإجراءات الاحترازية فإن هذا العدد سيزداد إلى ٦.

ومن أجل جعل هذا الدليل محدداً ودقيقاً بقدر الإمكان، تمت إضافة ملحق يوضح كيفية احتساب هذه الأرقام. هذه العمليات الحسابية مبنية على نموذج لقائمة مالية (مؤسسة إف أي إي في بولوفيا) وستساعد من يريد أن يبدأ باستخدام هذه المؤشرات في الواقع العملي. الملحق الثاني يعرض ١٢ مؤشراً للأداء لكل مؤسسة من مؤسسات مايكروريت-٢٩ وذلك وفقاً للأرقام غير المعدلة، كما يوضح أيضاً مؤشرين بأرقام معدلة: العائد المعدل على حقوق الملكية والعائد المعدل على الأصول.

جودة المحفظة

يكن أكبر مصدر للمخاطر في أي مؤسسة مالية في محفظة القروض الخاصة بها، فمحفظة القروض هي أكبر أصل من أصول مؤسسة التمويل الأصغر. إضافة إلى ذلك، فإن جودة ذلك الأصل، وبالتالي المخاطر التي يوجد بها المؤسسة، تعتبر من الجوانب التي يصعب قياسها. فجودة المحفظة ذات أهمية بالغة لمؤسسات التمويل الأصغر التي عادةً لا يتم ضمان قروضها بضمانات قابلة للخصم. ولحسن الحظ، فإن كثير من مؤسسات التمويل الأصغر قد تعلمت كيف تحفظ بمحفظات قروض عالية الجودة. بل إن مؤسسات التمويل الأصغر الرائدة تفوق البنوك التجارية أداءً في كثير من البلدان.

إن أكثر المقاييس استخداماً لقياس جودة المحفظة في مجال التمويل الأصغر هو مؤشر المحفظة في خطر، حيث يستخدم لقياس جزء محفظة القروض الذي "تشوبه" المتأخرات كنسبة مئوية من إجمالي قيمة المحفظة. وعلى الرغم من استخدام العديد من المقاييس الأخرى، إلا أن مؤشر المحفظة في خطر قد أثبت بأنه الخيار الأمثل. فهو مقياس يسهل فهمه ولا يقلل من حجم المخاطر، ويسهل معه إجراء مقارنة بين مختلف المؤسسات. وفي العادة، يعتبر القرض المقدم لأحد المشاريع الصغيرة قرصاً محفوفاً بالمخاطر إذا ما تأخر دفع أحد أقساطه عن ٣٠ يوم. قد تكون هذه القاعدة أكثر صرامة مما هو مطبق في البنوك التجارية، إلا أن هناك ما يبررها وهو غياب الضمان قابل للخصم في مجال التمويل الأصغر.

إضافة إلى مؤشر المحفظة في خطر، يتضمن هذا المنشور ثلاثة مؤشرات أخرى تتعلق بجودة المحفظة والمخاطر المصاحبة لها: نسبة القروض المدومة ونسبة مصاريف المخصصات ونسبة تغطية المخاطر^١.

الكفاءة والإنتاجية

إن مؤشرات الفعالية والإنتاجية هي عبارة عن مقاييس للأداء تبين مدى كفاءة المؤسسة في أداء عملياتها. فمؤشرات الإنتاجية تعكس كمية المخرجات لكل وحدة مدخلة، أما مؤشرات الكفاءة فتأخذ في الاعتبار تكلفة المدخلات وأو سعر المخرجات. ونظراً لصعوبة التلاعب بهذه المؤشرات بقرارات إدارية، فإنه يسهل معها إجراء مقارنة بين مختلف المؤسسات، وهي من هذا الجانب أفضل من مؤشرات الربحية مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. من جهة أخرى فإن مقاييس الإنتاجية والكفاءة أقل شمولية في قياس الأداء من المؤشرات الخاصة بالربحية.

إن معدلات كفاءة في مؤسسات التمويل الأصغر أقل من تلك الخاصة بالبنوك التجارية، إذا ما قارنا تكلفة الإقراض لكل دولار، ويرجع ذلك لأن الائتمان الأصغر يعتمد على العمالة الكثيفة؛ فالقرض الذي قيمته مائة دولار قد يتطلب جهداً إدارياً يعادل ما يتطلبه قرض أكبر منه بألف مرة. ففي مؤسسة التمويل الأصغر تصل التكاليف الإدارية إلى ١٥ أو ٢٠ دولاراً وأحياناً ٣٠ دولاراً لكل ١٠٠ دولار في محفظة القروض، ولذلك فإن نسبة الكفاءة ستكون ١٥% أو ٢٠% أو ٣٠% بينما عادة ما تكون نسبة الكفاءة في البنوك التجارية ١,٥% أو ٢% أو ٣%. إن اقتصادات الحجم التي تعتمد على تخفيض التكاليف عن طريق زيادة كمية المنتج لها أثر ضعيف في كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر، ويرجع ذلك للتكاليف المتغيرة العالية التي تعتمد عليها تكنولوجيا التمويل الأصغر. فإذا تجاوزت قيمة محفظة القروض في مؤسسة تمويل أصغر ٢ مليون دولار إلى ٣ مليون دولار، فإنه يبدو أن النمو لا يعود بمكاسب كبيرة من حيث الكفاءة، بل إن مؤسسات التمويل الأصغر الصغيرة قد تكون أحياناً أكثر كفاءةً من المؤسسات الأكبر.

يشتمل هذا المنشور على أربعة مؤشرات لقياس الإنتاجية والكفاءة: نسبة المصروفات التشغيلية، نسبة التكلفة لكل مقترض، إنتاجية العمالة وإنتاجية مسؤولي الإقراض.

الإدارة المالية

مهمة الإدارة المالية هي التأكد من توفر السيولة الكافية لدى مؤسسة التمويل الأصغر لمواجهة التزامات منح القروض إلى مقترضين وتسديد القروض إلى المقرضين. وبالرغم من أن مهام الإدارة المالية هي من المهام المساندة، إلا أن قراراتها يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على النتيجة النهائية للمؤسسة. فالأخطاء في إدارة السيولة أو الصرف الأجنبي على سبيل المثال يمكن بسهولة أن تتسبب بأخطار جسيمة على مؤسسة لديها كفاءة في عمليات الإقراض وإدارة راسخة. إن أهمية توفر السيولة الكافية، وبالتالي أهمية الإدارة المالية، تزداد أكثر إذا كانت مؤسسة التمويل الأصغر تعتمد على توظيف مدخرات المودعين. ويمكن أيضاً أن يكون للإدارة المالية تأثيراً حاسماً على الربحية وذلك من خلال المهارة في استثمار الأموال النقدية. وأخيراً، فإن إدارة مخاطر الصرف الأجنبي ومطابقة استحقاقات الأصول

^١ للإطلاع على نقاش متميز حول عدد من مقاييس جودة المحفظة، يرجى الرجوع إلى ورقة سيجاب الموسمية العدد رقم ٣ يونيو ١٩٩٩م بعنوان "قياس متأخرات الائتمان الأصغر: النسب قد تضر بصحتك".

والالتزامات تقتضي وجود إدارة مالية. فكلاهما من المجالات التي تكبر فيها المخاطر بالنسبة لمؤسسة التمويل الأصغر وتؤكد على أهمية وجود إدارة مالية مؤهلة.

ويشتمل هذا المنشور على ثلاثة مؤشرات لتقييم الإدارة المالية لمؤسسة تمويل أصغر: نسبة مصاريف التمويل، نسبة تكلفة الاقتراض ونسبة الاقتراض/حقوق الملكية.

الربحية

إن مقاييس الربحية كالعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول تميل إلى تلخيص الأداء في كل أجزاء الشركة. فإذا ما كانت المحفظة سيئة أو الكفاءة متدنية، فإن ذلك سينعكس على الربحية. ولأن مؤشرات الربحية تضم الكثير من العوامل، فقد يكون من الصعب تفسيرها. فمن الصعب معرفة سبب ارتفاع العائد على حقوق الملكية في مؤسسة تمويل أصغر ما. إن كل مؤشرات الأداء محدودة الفائدة (وقد تكون مضللة تماماً) إذا ما نظرنا إلى كل منها منفرداً، وهذا ينطبق بوجه خاص على مؤشرات الربحية. ولفهم كيفية تحقيق إحدى المؤسسات للأرباح (أو الخسائر)، فإن التحليل يجب أن يأخذ في الاعتبار مؤشرات أخرى توضح الأداء التشغيلي للمؤسسة، مثل الكفاءة التشغيلية وجودة المحفظة. إن تحليل الربحية يزداد تعقيداً نظراً لأن عدد كبير من مؤسسات التمويل الأصغر ما تزال تتلقى منحة مالية وقروض دعومة. إن "المقارنة الندية" تمثل مشكلة في التمويل الأصغر، وذلك لأن الدعم ما يزال منتشرًا بشكل كبير كما أن الإجراءات المحاسبية تتباين تبايناً كبيراً.

إن إجراء تعديلات على الحسابات بغية الحصول على النتائج المطلوبة يمكن أن يكون له أثر كبير على الأرباح. وفي العادة، يضع مراجعو الحسابات الخارجيين، وجهات الضرائب، وواضعي القوانين البنكية قيوداً على هذا النوع من التمويه، لكن التمويل الأصغر لا يعتبر حتى الآن نشاطاً اعتيادياً. وبشكل عام، فإن مراجعي الحسابات الخارجيين أظهروا تباطؤاً في الانخراط في التمويل الأصغر، كما أن القليل من مؤسسات التمويل الأصغر تخضع للضرائب، بل وأقل من ذلك يخضع للرقابة البنكية. إن ذلك يعني أن هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بعملية تحليل مؤسسات التمويل الأصغر. وهناك مثال بسيط يفسر ذلك، فالبنوك لا تتمتع عادةً بحرية في تحديد احتياطات القروض، فالقوانين والسلطات الضريبية تحدد ما يجب عليها أن تقوم به، ويقوم مراجعو الحسابات الخارجيون بمراقبتها للتأكد من قيامها بذلك. وبالمقارنة فإن القليل فقط من مؤسسات التمويل الأصغر هي مؤسسات مالية رسمية، أما بقية المؤسسات غير الرسمية فيمكنها إحداث تغيير كبير في ربحيتها من خلال حيلة بسيطة عبر تعديل مستوى احتياطات خسائر القروض. إن أي محلل يركز فقط على الربحية لن يستطيع اكتشاف ذلك.

أخيراً، فإن هذا الدليل يصنف أرباح المحفظة ضمن مؤشرات الربحية، ليس بسبب أن تكلفة الإقراض للعملاء تستخدم لقياس الربحية، ولكن بسبب أن الربحية غالباً ما تكون دالة في حجم ما تفرضه مؤسسات التمويل الأصغر على عملائها. إن المنافسة تعمل على الحد من حجم ما تفرضه بعض المؤسسات المالية، لكن التمويل الأصغر ما يزال نشاطاً جديداً لدرجة أن الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر تعمل في سوق تعوزها المنافسة. وفي ظل غياب المنافسة، تستطيع حتى مؤسسات التمويل الأصغر التي تنقصها الكفاءة أن تحقق أرباحاً عن طريق رفع نسب فوائدها. ومن جانب آخر، ففي سوق تنافسية قوية مثل بوليفيا يصعب على مؤسسات التمويل الأصغر حتى تلك التي تتمتع بكفاءة عالية تحقيق عوائد عالية على المحفظة.

ويحتوي هذا المنشور على ثلاثة مؤشرات لقياس الربحية: العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، والعائد على المحفظة. وكما أشير سابقاً، فإنه قد تم تعديل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول فيما يخص مبالغ الدعم والاختلاف في الإجراءات المحاسبية لخلق إمكانية لمقارنة النتائج على مستوى المؤسسات.

جودة المحفظة

مؤشر المحفظة في خطر

(الرصيد القائم للمتأخرات التي تجاوزت ٣٠ يوم + الإجمالي الكلي للمحفظة التي أعيد تمويلها (هيكلتها)) ÷ إجمالي المحفظة القائمة

كيفية احتسابها

يتم احتساب مؤشر المحفظة في خطر عن طريق قسمة الرصيد القائم لإجمالي القروض التي فيها متأخرات تجاوزت ٣٠ يوم، زائداً إجمالي القروض التي أعيد تمويلها (هيكلتها)^٢، على إجمالي المحفظة القائمة في تاريخ معين. ونظراً لأن هذه النسبة كثيراً ما تستخدم لقياس القروض التي تعاني من المتأخرات التي تجاوز استحقاقها ٦٠ و ٩٠ و ١٢٠ و ١٨٠ يوماً، فإنه يجب تحديد عدد الأيام بوضوح (مثلاً محفظة مخاطر ٣٠ يوماً).

ومؤسسات التمويل الأصغر ليس جميعها قادر على فصل قروضها التي أعيد تمويلها أو هيكلتها عن قروضها التي لم يعاد تمويلها أو هيكلتها. وبناءً على ذلك، فإذا كانت نسبة القروض التي أعيد هيكلتها بسيطاً (أقل من ١%)، فإن إجمالي المحفظة المتأخرات التي تجاوزت ٣٠ يوماً يمكن قبوله كبديل عن المحفظة في خطر. وحتى وإن بدا أن إعادة الهيكلة تمثل نسبة مهمة (ولكن لا يمكن تحديدها بدقة) فإنه مازال يمكننا استخدام نسبة المحفظة في خطر، إلا أنه يجب في هذه الحالة التوضيح بأنها لا تحتوي على قروض معاد هيكلتها. علماً أن تجاهل القروض المعاد هيكلتها سوف يقلل من أهمية المخاطر.

ما المقصود منها

تعتبر هذه النسبة من أكثر المقاييس استخداماً لقياس جودة المحفظة، حيث أنها تستخدم لقياس جزء محفظة القروض الذي "تشويه" المتأخرات وبالتالي فإنه معرض لمخاطر عدم السداد. وكلما ازدادت فترة التأخير كلما قلت إمكانية سداد القرض. وبشكل عام، فإن أي محفظة في خطر - ٣٠ يوم تتجاوز ١٠% يجب أن تعتبر بمثابة مصدر للقلق، وذلك لأنه بخلاف القروض التجارية، فإن معظم قروض التمويل الأصغر غير مضمونة بضمانات بنكية. ولكننا نجد أن لهذه القاعدة شواهد وهي مؤسسات فيننسييرا فيجن وبانكوسول وكاجا لوس أنديز وإف أي إي التي خفضت من المخاطر من خلال ضمان القروض بأصول تجارية بمعدلات أعلى من بقية المؤسسات العاملة في نفس المجال. وفي مثل هذه الحالات، فإن ارتفاع نسبة المحفظة في خطر لا يعني بالضرورة زيادة الخسائر المتوقعة للمؤسسة.

إن مقياس المحفظة في خطر خال من الكثير من التأويلات غير الموضوعية التي تشوب المؤشرات الأخرى لجودة المحفظة، مثل معدل السداد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحفظة في خطر يعتبر مقياساً أكثر تحفظاً لقياس المخاطر المؤسسية من معدل السداد أو المتأخرات، حيث أن كلاً من البسط والمقام يشتملان على الرصيد القائم - أي أنه يقيس جميع المخاطر وليس الخطر المباشر فقط.

² إن إعادة التفاوض حول قرض ما عبارة عن طريقة يقوم المقترض من خلالها بحل المشكلات الخاصة بالسداد ويستعيد من خلالها المقرض القروض التي لم تكن لتسترد بغير هذه الطريقة. وعند قيام إحدى مؤسسات التمويل الأصغر بإعادة هيكلة قرض ما، فإنها تأخذ الرصيد المتبقي من هذا القرض وتوزعه على فترة زمنية أطول مما يسهل على المقترض دفع الأقساط. أما قيام إحدى مؤسسات التمويل الأصغر بإعادة تمويل قرض ما، فهذا يعني تمويل سداده عبر منح العميل قرض جديد تماماً. والجدير بالذكر هنا أن موضوع إدخال القروض التي يعاد تمويلها أو هيكلتها ضمن نسبة المحفظة في خطر قد أثير حوله الكثير من الجدل والخلاف في المائدة المستديرة. فقد أكد بعض المشاركين على أن القروض التي يعاد تمويلها أو هيكلتها يجب ألا تندرج ضمن هذه النسبة نظراً لصعوبة الحصول على البيانات الدقيقة حول مثل هذه القروض في معظم مؤسسات التمويل الأصغر. وقد تمت الإشارة إلى أن إعادة التمويل يمكن أن تكون شرعية إذا كان الغرض منها زيادة حد الائتمان للعملاء الجيدين والناجحين.

الجوانب التي يجب مراعاتها

قد تقوم بعض المؤسسات بذكر المتأخرات فقط (المبلغ الفعلي المتأخر دفعه)، عوضاً عن إجمالي الرصيد القائم للقروض المتأخرة. وكما أشرنا سابقاً، فإن هذا الإجراء سيقلل إلى حدٍ بعيد من حجم المخاطر المتعلقة بالمحفظة.

وهناك جانب آخر هام لتقييم مخاطر المحفظة يتعلق بممارسة إعادة الهيكلة وإعادة تمويل القروض. ومؤسسة التمويل الأصغر الكولومبية فين أمريكا (فينانسول سابقاً) تعتبر خير مثال على خطورة هذه الممارسة، ففي عام ١٩٩٥م رفعت فينانسول قيمة محفظتها إلى ما يقارب ثلاثة أضعافها وذلك من خلال تركيز جهودها على إصدار قروض جديدة. وقد ازدادت متأخرات فينانسول وفقدت المؤسسة السيطرة على محفظتها، ولفترة بسيطة أصبحت فينانسول قادرة على تغطية المتأخرات المرتفعة وذلك من خلال إعادة هيكلة القروض المتأخرة، وفي آخر الأمر تحولت القروض التي تمت إعادة هيكلتها إلى قروض متأخرة؛ وفي بداية ١٩٩٦م كانت فينانسول على وشك الإفلاس. ويتضح من خلال هذا المثال أن إعادة هيكلة القروض يجب أن تحلل بعناية.

وأخيراً، فإن تكرار تسديد القروض هو عامل آخر ذو علاقة بتقييم مخاطر المحفظة. وبصفة عامة، فإن الزيادة في تكرار تسديد القروض يضاعف حجم المحفظة في خطر. فإذا كانت عملية سداد القروض تتم أسبوعياً فإن القرض الذي يتجاوز استحقاقه ٣٠ يوماً سيكون قد فقد ثلاث عمليات سداد على الأقل، وهذا بالطبع أكثر خطورة من تأخر قسط واحد عن السداد. ومن جانب آخر، فإنه يجب مراقبة القروض التي يتم سدادها بدفعة واحدة بنهاية فترة القرض، مثل القروض الزراعية التي تكون فيها عملية السداد مقيدة بدورة المحصول. وفي مثل هذه الحالة، فإن المقاييس التقليدية للمحفظة في خطر عند الفترات (٣٠ و ٦٠ و ٩٠ يوماً) لن يكون لها أي معنى.

إن المحفظة في خطر يعتبر مقياساً مفيداً ولكنه لا يعطي جميع التفاصيل. حيث يمكن التلاعب في مقياس المحفظة في خطر، مثله مثل كل مقاييس الأداء الأخرى، والطريقة الأكثر شيوعاً للقيام بذلك هي إعدام القروض المتأخرة. ولهذا فإن المحفظة في خطر يجب أن يتم تحليلها بمعية المقياس الرابع الخاص بجودة المحفظة، وهو نسبة الدين المعدومة. إن نسبة المحفظة في خطر قد يعبر عن مجموعة مختلفة من المخاطر. فمحفظة قروض تتركز فيها المتأخرات بشكل كبير في قروض لأكثر من ٩٠ أو ١٨٠ يوماً ستكون أكثر خطورة من محفظة فيها قروض متأخرة في حدود ٣٠ إلى ٦٠ يوماً.

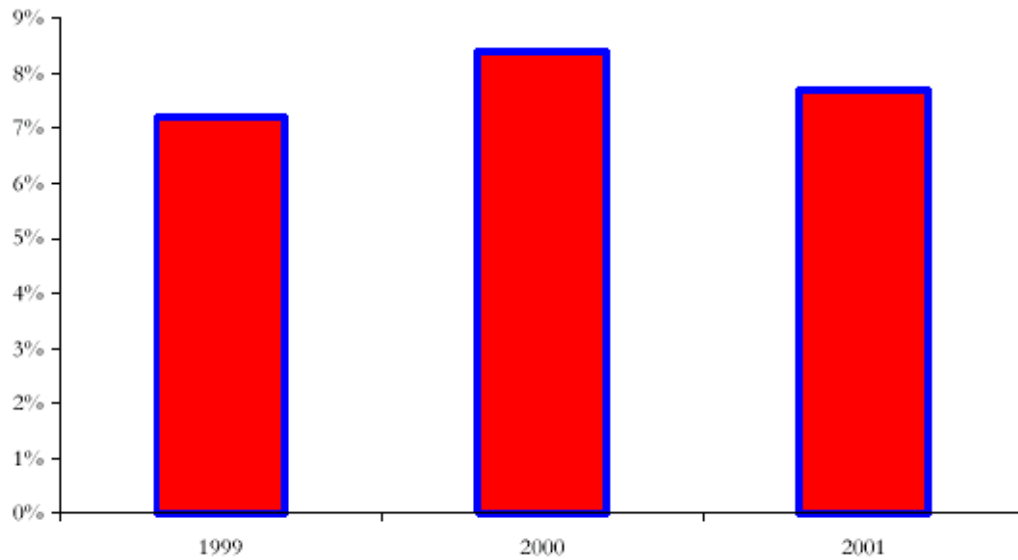
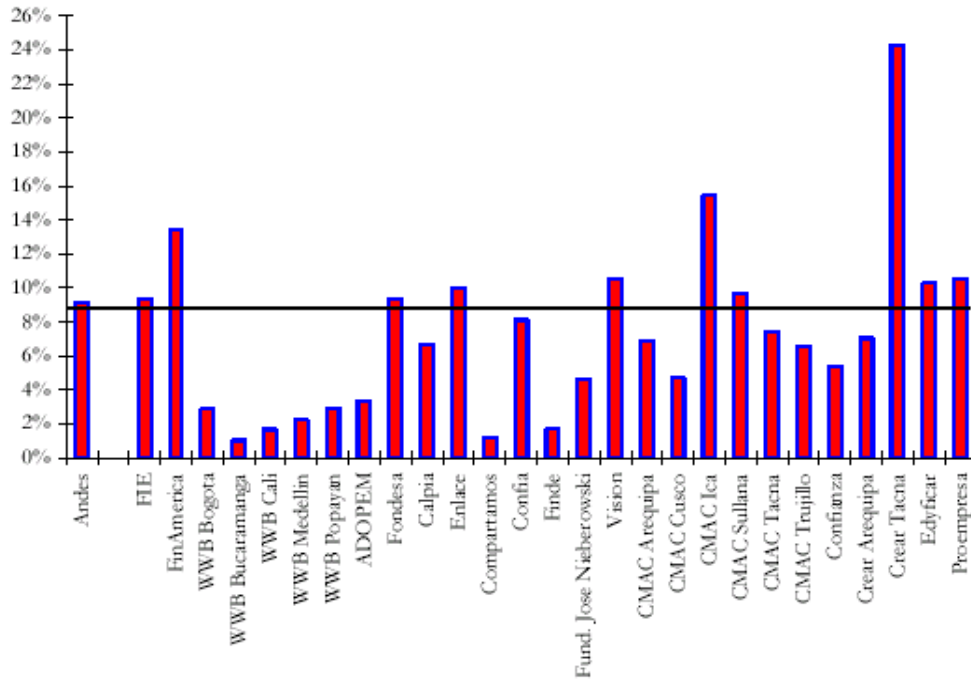
أين هي صناعة التمويل الأصغر

تقليدياً نجد أن المحفظة في خطر بين أوساط مؤسسات التمويل الأصغر أقل من تلك الخاصة بقطاع البنوك التجارية. فمؤسسات التمويل الأصغر الرائدة تظهر نسباً للمحفظة في خطر تتراوح بين ١-٦%، وقليل منها تجاوزت النسبة فيها ١٠%. ففي عام ٢٠٠١م، وصل متوسط هذه النسبة في مايكروريت-٢٩ ٧,٧%، وكانت النسبة في ١٠ من مؤسسات التمويل الأصغر أقل من ٥%^٣.

تظهر مؤسسة فين أمريكا، من خلال الارتفاع الاستثنائي لنسبة المحفظة في خطر لديها، مخاطر "الانحراف عن الرسالة". ففي عام ١٩٩٨م، بدأت مؤسسة فين أمريكا برفع متوسط حجم القروض بغرض تقليص مصاريفها التشغيلية. وكان معظم عمليات الإقراض الجديدة موجهة نحو المشاريع الصغيرة التي كانت يتم تغطيتها بضمانات ائتمانية صادرة عن مؤسسات متخصصة في تنمية الأعمال، وقد ظهر أن هذه القروض الصغيرة عالية الخطورة، وقد قامت فين أمريكا بتغيير سياستها في عام ١٩٩٩م. ويمكن ملاحظة نفس التطورات في مؤسسات التمويل الأصغر في بوليفيا، حيث تزامن الارتفاع في حجم القروض مع ارتفاع في مستوى القروض المتأخرة. من جهة أخرى فقد لعبت فترة الركود دوراً في بوليفيا، لكن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الارتفاع في متوسط حجم القروض وتدهور نوعية المحفظة.

³ الخط الأفقي في الشكل البياني الخاص مايكروريت-٢٩ يمثل القيمة المتوسطة لمؤسسات التمويل الأصغر.

مايكروريت-٢٩: المحفظة في خطر، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط المحفظة في خطر، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م

نسبة مصاريف المخصصات

مصرفوات مخصصات خسائر القروض ÷ متوسط إجمالي المحفظة

كيفية احتسابها

يتم احتساب نسبة مصرفوات المخصصات بقسمة مصرفوات مخصصات خسائر القروض للفترة (يجب تمييزها عن احتياطي خسائر القروض في الميزانية العمومية) على متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة.

ما المقصود منها

يعطي هذا المقياس مؤشراً عن المصاريف التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عند تقدير خسائر القروض المستقبلية. ويتوقع أن ترتفع هذه المصرفوات مع نمو المحفظة. وبالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر الرسمية، فإن القوانين المصرفية المحلية وقوانين الضرائب سوف تضع الحد الأدنى للمعدل الذي يجب على هذه المؤسسات أن تضع بموجبه المخصصات لمواجهة خسائر القروض. من جانب آخر، فإن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تتبع إجراءات عديدة ومختلفة، مثل عدم وضع أي مخصصات (وهذا شيء نادر)، أو وضع مخصصات كنسبة معينة من القروض الجديدة، أو وضع مخصصات وفقاً لجودة المحفظة.

ويجب تحليل مستوى مصرفوات المخصصات مع نسبة تغطية المخاطر (انظر الفقرات التالية). وفي حال تكافؤ احتياطيات خسائر القروض الموجودة في الميزانية العمومية مع المحفظة في خطر، فإن ذلك يعني أن مصرفوات المخصصات منخفض جداً.

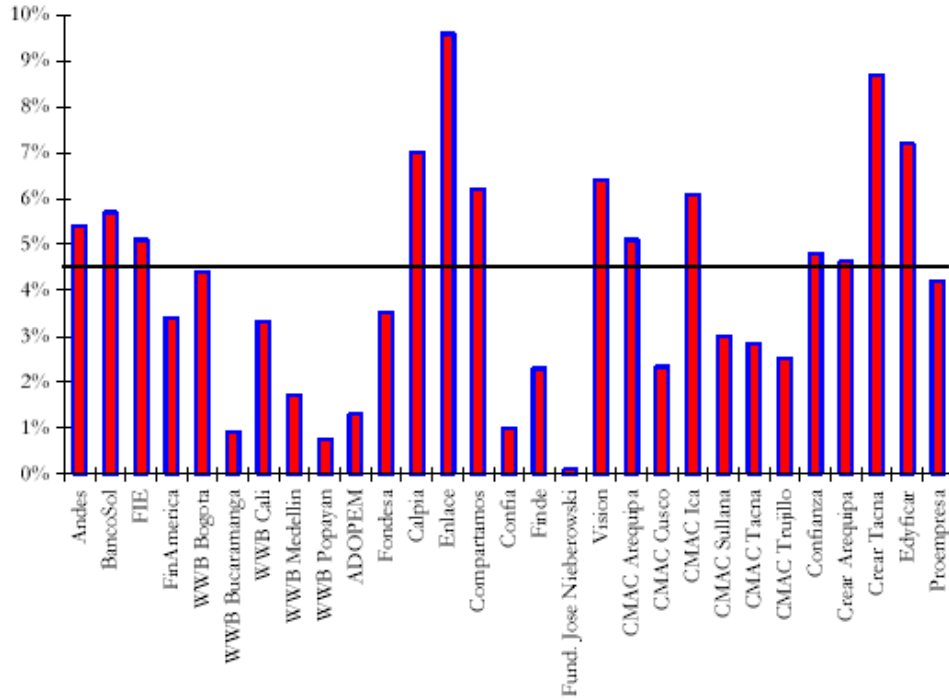
الجوانب التي يجب مراعاتها

تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر إلى إجراءات أكثر صرامة لوضع المخصصات من تلك المتبعة في البنوك أو شركات الأموال وذلك نظراً لتدني مستوى ضمان القروض لديها. القوانين المصرفية عادة لا تأخذ ذلك بعين الاعتبار حيث تتطلب وضع للمخصصات ومستويات للاحتياطي لا تكفي لمحفظة الائتمان الأصغر. ولذلك فإن مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية قد تكون ملتزمة بالقانون ومع ذلك تعاني من تدني مستوى المخصصات. وفي بعض الحالات، قد يكون هناك حافز لوضع مخصصات مرتفعة، وخاصة في أوساط المنظمات غير الحكومية، ويكون الغرض هو إخفاء الأرباح التي قد تعوق الوصول إلى دعم المانحين. ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن لمؤسسة تمويل أصغر أن تحول خسارة متضخمة إلى ربح لمدة سنة أو سنتين، وذلك من خلال تقليص مصرفوات المخصصات. وبشكل عام فإنه يجب مراقبة إجراءات وضع المخصصات عن كثب نظراً هناك ما يدعو المنظمات غير الحكومية لـ (إساءة) استخدام مصرفوات المخصصات لتعديل مستوى الربحية (أما في مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية فإن القوانين المصرفية تحد من إمكانية حصول ذلك).

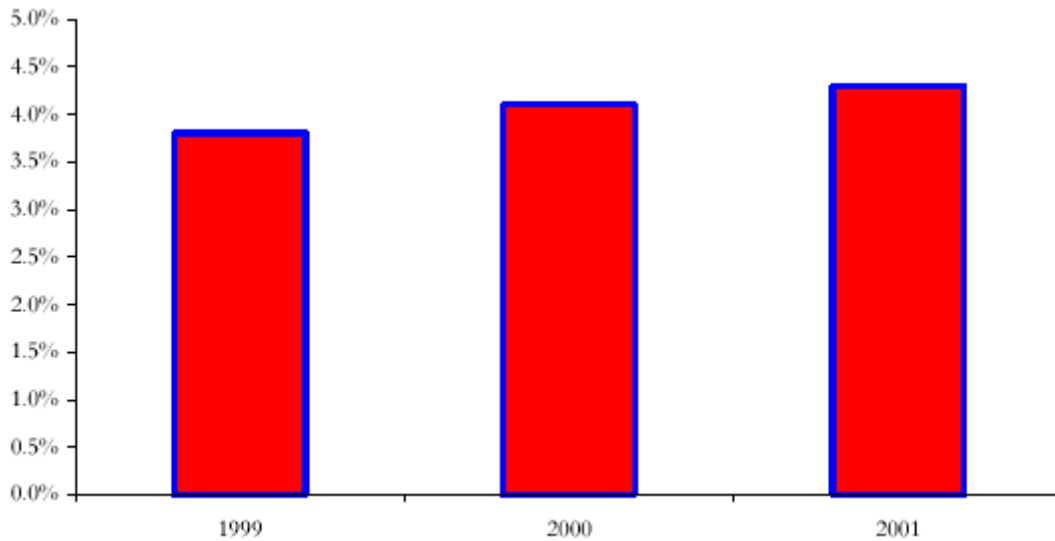
أين هي صناعة التمويل الأصغر

تتراوح نسبة مصرفوات المخصصات لمايكروريت-٢٩ بين ٠,٨% وما يقارب ١٠%، أما المتوسط لهذه المجموعة فقد ظل ثابتاً عند ٤% منذ عام ١٩٩٩م.

مايكروريت-٢٩: نسبة مصاريف المخصصات، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط نسبة مصاريف المخصصات، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م



نسبة تغطية المخاطر

احتياطيات خسائر القروض ÷ (الرصيد القائم للمتأخرات أكثر من ٣٠ يوماً + القروض التي أعيد تمويلها)

كيفية احتسابها

يتم احتساب نسبة تغطية المخاطر بقسمة احتياطيات خسائر القروض على الرصيد القائم للمتأخرات لأكثر من ٣٠ يوماً زائداً القروض التي أعيد تمويلها.

ما المقصود منها

يبين هذا المقياس نسبة الجزء الذي يتم تغطيته من المحفظة في خطر باحتياطيات خسائر القروض. وهو بذلك يعطي مؤشراً عن مدى استعداد المؤسسة لمواجهة أسوأ الاحتمالات. وبالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر، فإن احتياطيات خسائر القروض تتراوح عادةً بين ٨٠% و ١٢٠% من المحفظة في خطر (تتراوح النسبة بين ٢١% إلى ٣٦٣% بالنسبة لمايكروريت-٢٩). إن هذه مستويات أعلى بكثير من تلك الخاصة بالبنوك التجارية. وهذه الاحتياطيات المرتفعة تعكس إلى حد ما موقف "توخ الحذر عند وجود شك". إن التمويل الأصغر ظاهرة جديدة نسبياً وما يزال من الصعب فهم وضع المخاطر بالنسبة لمحافظ التمويل الأصغر. لكن الاحتياطيات المرتفعة لخسائر القروض تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن محافظ التمويل الأصغر غالباً ما تفتقر للضمانات.

الجوانب التي يجب مراعاتها

على الرغم من أنه من الأفضل أن تكون نسبة تغطية المخاطر أعلى، إلا أن هنالك حالات يكون فيها تدني مستويات التغطية مبرراً. فعلى سبيل المثال عندما يمثل الإقراض المعزز بضمانات الجزء الأكبر من المحفظة، فإن النسبة الشائعة عادة تقل عن ١٠٠%. أما بالنسبة للمؤسسات الرسمية، فعادةً ما تحدد اللوائح وقوانين الضرائب الحدود الدنيا للمخصصات.

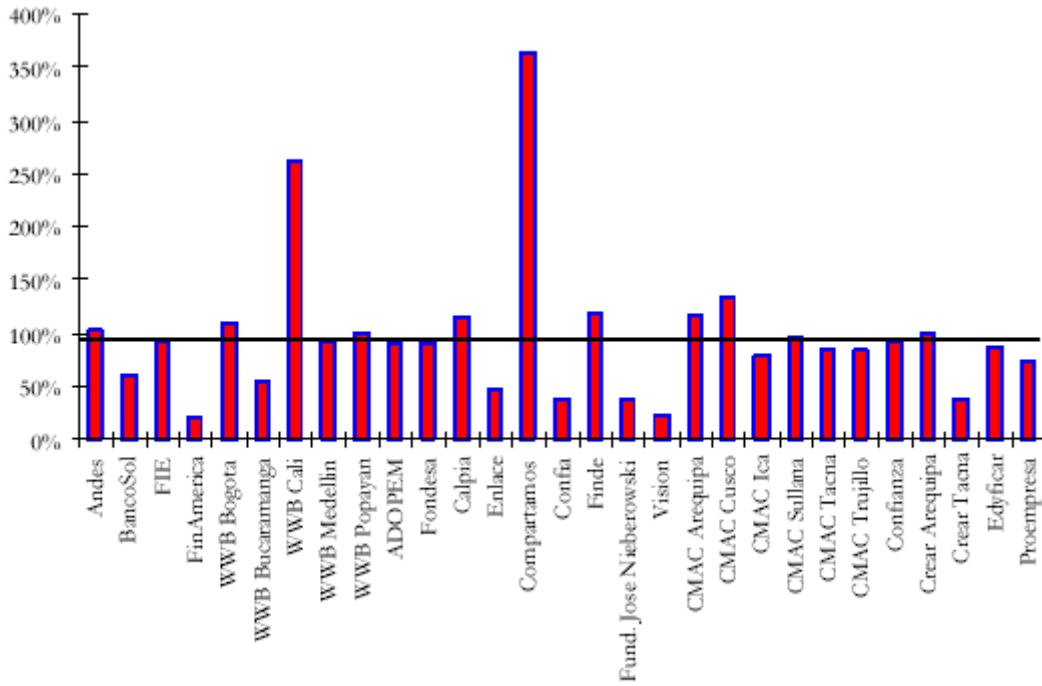
بالنسبة للمؤسسات ذات الغطاء المرتفع (< ٢٠٠%)، فإن هذه الاحتياطيات المرتفعة ظاهرياً قد تمثل مقياساً حذراً للوقاية من وقوع أي انكماش مستقبلي في الاقتصاد أو تدن في أداء المحفظة. علماً أن مؤسسة كالي، التي تعد واحدة من مؤسسات التمويل الأصغر الرائدة في كولومبيا، قد قامت برفع احتياطيات خسائر القروض إلى ٢٦٢% من المحفظة في خطر لعام ٢٠٠١م، بينما كانت ٢٠٧% في عام ٢٠٠٠ و ١٠٤% في عام ١٩٩٩. وفي هذه الحالة فإن المؤسسة تعمل على تحسين نفسها من هزات اقتصادية في دولة تعاني من الاضطرابات. أما مؤسسة كومبارتاموس المكسيكية وهي المؤسسة الأسرع نمواً من بين مايكروريت-٢٩، فتبلغ نسبة تغطية المخاطر فيها ٣٦٤%. إن نسبة تغطية المخاطر العالية سوف تعمل على إيجاد التوازن، حيث أن النمو السريع يؤدي إلى تخفيف المحفظة في خطر، وقد تكون الشركة تعد نفسها ليوم تهبط فيه معدلات النمو وتزداد فيه مخاطر المحفظة.

يجب تحليل نسبة تغطية المخاطر بمعيار المحفظة في خطر والديون المدومة، كونها تعتمد على بعضها البعض. وكما هو مبين في الفقرات السابقة، فإن المحفظة في خطر يمكن أن يكون لها جوانب مختلفة، حتى لو كانت النسبة هي نفسها. فإذا كانت المحفظة في خطر- ٣٠ يوم عند ٥٠%، فإنه يمكن أن تكون المخاطرة كبيرة إذا كانت تحتوي على نسبة كبيرة من القروض التي تجاوزت مواعيد استحقاقها بفترات طويلة، وقد تكون أقل خطورة إذا ما كان من المؤكد أنه سيتم سداد القروض. أما بالنسبة للديون المدومة، فإنها تخفض نسبة المحفظة في خطر بخطوة واحدة. ولفهم مخاطر المحفظة، يجب التأكد ما إذا كان تحسن قيم المحفظة في خطر (وبالتالي نسبة تغطية المخاطر) هي نتيجة لغرلة واختيار العملاء الجيدين أم نتيجة لكثرة الديون المدومة.

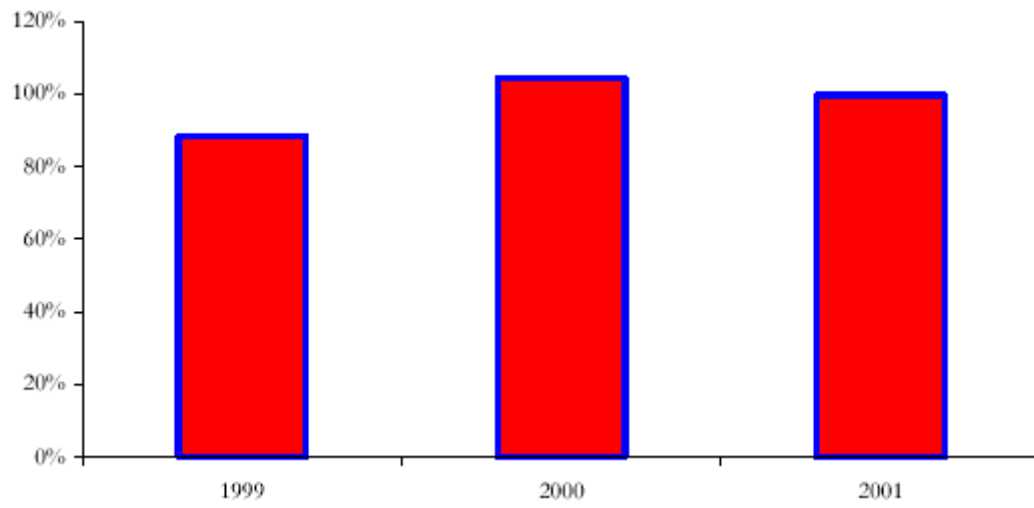
إين هي صناعة التمويل الأصغر

لقد كان من المتوقع أن تتضاءل نسبة تغطية المخاطر تدريجياً مع بلوغ صناعة التمويل الأصغر طور النضج. وقد أثبتت مايكروريت-٢٩ صحة هذا التوقع في عام ١٩٩٩ عندما هبط متوسط تغطية المخاطر إلى ٨٨%. ولكنه ظل يتذبذب إلى مستويات أعلى حتى وصل ٩٩% بنهاية العام ٢٠٠١م. وربما يكون ذلك ناتجاً عن الصعوبات الاقتصادية في بعض الدول التي تمثل ثقلًا في العينية مثل بوليفيا والبيرو وكولومبيا. الجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية تزيد من نسب التغطية بشكل يتواءم مع بقية الصناعة.

مايكروريت-٢٩: نسبة تغطية المخاطر، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط نسبة تغطية المخاطر، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م



نسبة الديون المعدومة

قيمة القروض المعدومة ÷ متوسط إجمالي المحفظة

كيفية احتسابها

يتم احتساب نسبة الديون المعدومة بقسمة مجموع الديون المعدومة خلال الفترة على متوسط إجمالي المحفظة.

ما المقصود منها

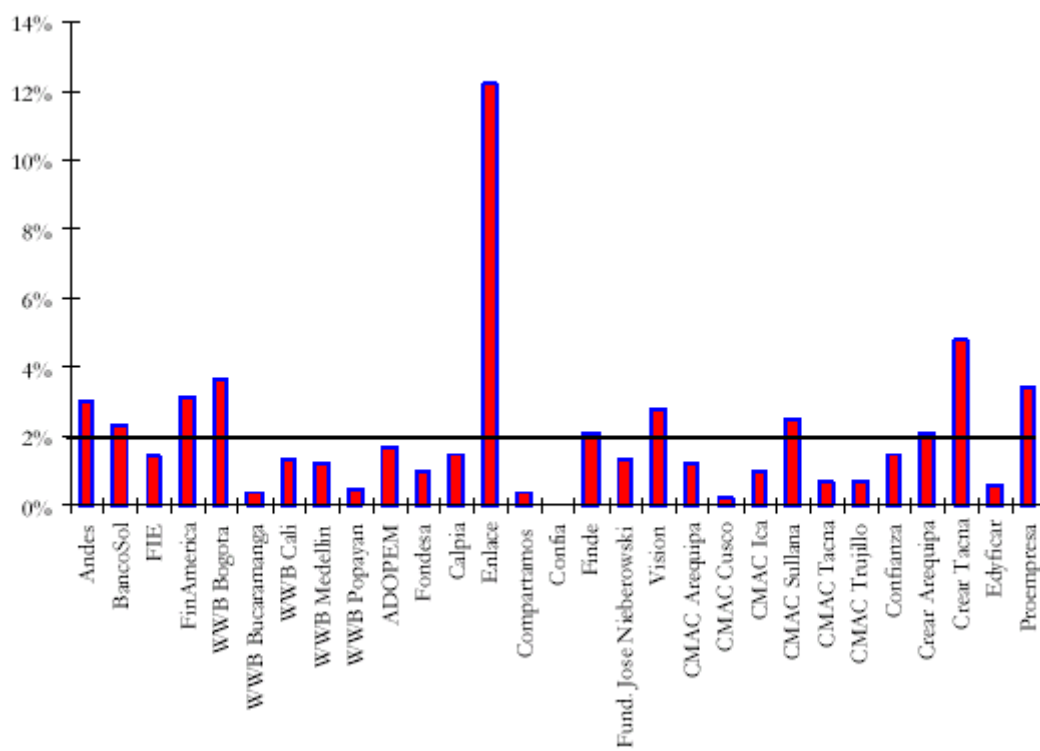
يظهر هذا المؤشر القروض التي قامت المؤسسة بشطبها من سجلاتها بسبب الشك في تحصيلها. وشطب الديون هو عملية محاسبية تستخدم لمنع ظهور الأصول متضخمة نتيجة لقروض ربما لن يتم تحصيلها. علماً أن إعدام القرض يؤثر في كل من إجمالي محفظة القروض واحتياطيات خسائر القروض على حدٍ سواء. فإذا كانت الاحتياطيات المخصصة كافية، فإن العملية لن تؤثر على إجمالي الأصول أو صافي محفظة القروض أو المصروفات أو صافي الدخل. وعلى أية حال، فإن الديون المعدومة ليس لها أي علاقة بجهود التحصيل أو على التزام العميل بالسداد.

الجوانب التي يجب مراعاتها

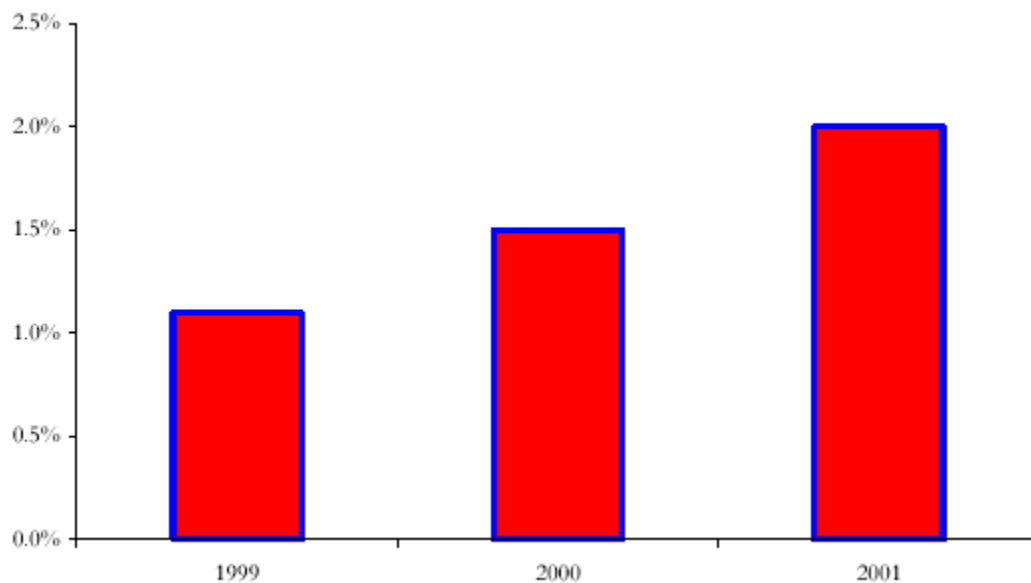
تغامر بعض المؤسسات بإعدام الديون كمحاولة لتصحيح محافظها. ومن ثم فإن هذه المؤسسات ستظهر تدني في المحفظة في خطر، ونسبة الديون المعدومة هي فقط التي ستسمح للمحلل أن يكتشف أن هذا التحسن ظاهري أكثر مما هو واقعي. بعض مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى، وعلى وجه التحديد المنظمات غير الحكومية، ترفض شطب قروضها المتأخرة لفترات طويلة وذلك لأن "جهود التحصيل ما تزال مستمرة" بحسب زعمها.

تتباين سياسات إعدام الديون بشكل واسع في أوساط مؤسسات التمويل الأصغر. فعلى سبيل المثال، تقوم مؤسسة كاجا لوس أنديز بشطب القروض إذا تأخرت عن ٩٠ يوماً، أما مؤسسة أدوبم فلم تقم بإعدام أي قرض منذ عدة سنوات. لذا فإن نسبة الديون المعدومة تكون أسهل فهماً في إطار المحفظة في خطر لإحدى المؤسسات. وفي الحقيقة فإن الغرض الرئيسي من الشطب هو تقديم مؤشر رقابة يسمح بفهم أفضل للمحفظة في خطر. فعلى سبيل المثال، فإن الانخفاض الطفيف الذي حدث في متوسط المحفظة في خطر عام ٢٠٠١م لا يعتبر بمثابة دلالة على تحسن نوعية المحفظة بقدر ما هو نتيجة لارتفاع الديون المعدومة.

مايكروريت-٢٩: نسبة الديون المعدومة، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط نسبة الديون المعدومة، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م



الكفاءة والإنتاجية

نسبة المصاريف التشغيلية

المصروفات التشغيلية ÷ متوسط إجمالي المحفظة

كيفية احتسابها

يتم احتساب نسبة المصاريف التشغيلية بقسمة كل المصروفات المتعلقة بتشغيل المؤسسة (بما في ذلك كل المصروفات الإدارية والمرتبات والإهلاك ومكافأة مجلس الإدارة) على متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة. ولا يتم تضمين مصاريف المخصصات والفوائد والمصروفات الاستثنائية.

ما المقصود منها

تمثل هذه النسبة أفضل مؤشر للفعالية الكلية لمؤسسة الإقراض. ولهذا السبب فإنه غالباً ما يطلق عليها اسم نسبة الفعالية: حيث أنها تقيس التكلفة التي تتحملها المؤسسة لتقديم خدمات الإقراض. وكلما قلت نسبة المصروفات التشغيلية كلما ارتفعت نسبة الفعالية.

الجوانب التي يجب مراعاتها

إن حجم المحفظة وحجم القروض وكذا حوافز المرتبات قد تساعد في وضع مستويات الفعالية على النحو المطلوب. فحجم المحفظة مهم، ولكنه ليس بالأهمية التي ينظر إليه بها. حيث أن مؤسسات التمويل الأصغر يمكن أن تصبح أكثر فعالية بمجرد النمو. فعندما يزيد حجم المحفظة عن ٣ ملايين دولار سرعان ما يقل تأثير إقتصاديات الحجم ويصبح للعوامل الأخرى أهمية أكبر. وهذا يفسر لنا كيف يمكن لمؤسسة مثل إف أي إي، وهي الأصغر من بين مؤسسات التمويل الأصغر الثلاث في بوليفيا ضمن هذه العينة، أن تصبح أكثر كفاءة من منافسيها الأكبر حجماً، وكيف تستطيع مؤسسة كالي أو بوبايان التفوق بأدائها على مؤسسات تمويل أصغر تكبرها بعدة مرات في الحجم.

غالباً ما يقال أن عملية جمع المدخرات تزيد بشكل كبير من حجم المصروفات التشغيلية، ولكن مجموعة مايكروريت-٢٩ تؤكد عكس ذلك. فالكثير من مؤسسات التمويل الأصغر الأكثر كفاءة تقوم بجمع المدخرات والكثير من مؤسسات التمويل الأصغر غير الفعالة لا تقوم بذلك. ومن الواضح أن جمع المدخرات عملية مكلفة، غير أن هذه العملية نادرة ما تضيف مصروفات تزيد عن ٢ إلى ٣ بالمئة إلى المصروفات التشغيلية.

أن لحجم القروض تأثير أكبر على الكفاءة من زيادة الإنتاج، خاصة إذا كان متوسط القروض يقل عن ٣٠٠ دولار. فعلى سبيل المثال، في العمليات البنكية الريفية حيث غالباً ما يكون حجم القرض ١٠٠ دولار أو أقل، عادة ما تزيد المصروفات التشغيلية عن ٤٠% من متوسط إجمالي المحفظة. إن مقارنة نسبة المصروفات التشغيلية لمؤسسة بانكو سول (١٣,٩%) بنسبة ال-٥٢,٨% لمؤسسة إنليس أو مؤسسة كومبارتاموس (٤١,٧%)، قد تكون مقارنة مضللة. فمتوسط القرض في مؤسسة بانكو سول يبلغ ١,٢١٣ دولار بينما يبلغ متوسط حجم قروض إنليس وكومبارتاموس ١٦٠ دولار و٢٦٨ دولار على التوالي. ومن المهم أيضاً التمييز بين العمليات الريفية مثل تلك التي تقوم بها كومبارتاموس وبين برامج الإقراض الأصغر الحضرية. إن المصروفات التشغيلية لمؤسسات الإقراض الأصغر الريفية أعلى نظراً لأن عملائها يقطنون في مناطق متباعدة بشكل واسع.

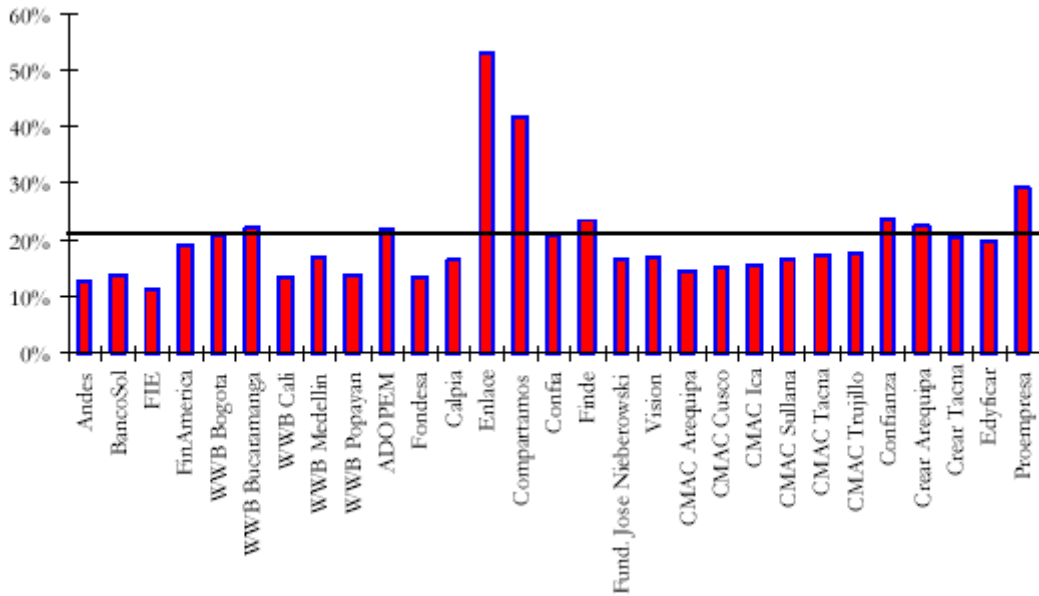
إن التكاليف التشغيلية مرتبطة بشكل وثيق بمستوى المرتبات، وذلك متوقع في مجال يعتمد على العمالة بشكل كبير. ومن المهم هنا أن نميز بين الحالات التي تدفع فيها إحدى مؤسسات التمويل الأصغر أجوراً متدنية لموظفيها والحالات التي تعمل فيها هذه المؤسسة ضمن بيئة تتسم بانخفاض التكاليف. إن مقارنة معدلات دوران الموظفين ومستويات المرتبات مع تلك الموجودة في البنوك التجارية تساعد فهم الصورة بشكل أفضل. وعلى عكس ما يعتقد، فإن مستويات الأجور في مؤسسات التمويل الأصغر لا تختلف كثيراً عنها في البنوك. وأخيراً، فإن على محلي مؤسسات التمويل الأصغر أن يكونوا يقظين للعديد من الممارسات التي تسعى إلى حجب المصروفات التشغيلية. وتستطيع

المنظمات التي تقوم بتقديم خدمات الإقراض الأصغر والخدمات الأخرى أن تخصص التكاليف بالطريقة التي تجعل من عملياتها تبدو أكثر فعالية مما هي عليه فعلاً. وهناك طريقة أخرى لإخفاء المصاريف وهي عن طريق توزيعها على الفروع أو من خلال عدم إظهارها في الدفاتر نهائياً، مثلاً عند قيام الجهات المانحة بدفع بعض التكاليف مثل أتعاب الاستشاريين.

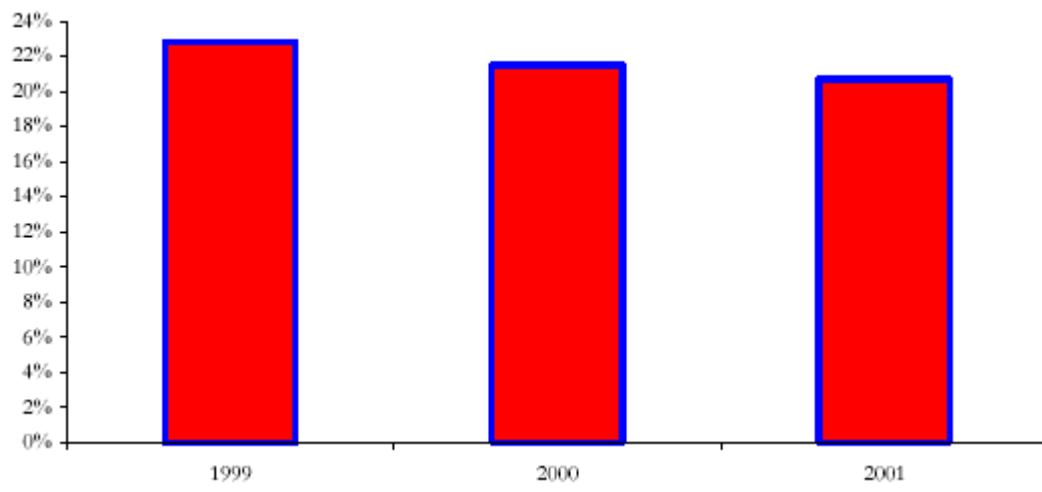
أين هي صناعة التمويل الأصغر

مع مرور الوقت، تزداد كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر. فقبل بضع سنوات فقط، كانت نسبة الـ ٢٥% تعتبر نسبة مقبولة للمصاريف التشغيلية في إحدى مؤسسات التمويل الأصغر الحضرية، أما في الوقت الراهن فإن مؤسسات التمويل الأصغر الرائدة في أمريكا اللاتينية عادةً ما تصل نسب المصاريف التشغيلية فيها إلى أقل من ٢٠% بل وأن أفضل هذه المؤسسات تكاد تصل النسبة فيها إلى ١٠%. علماً أن متوسط نسبة المصاريف التشغيلية لمايكروريت-٢٩ قد بلغ ٢٠,٧% في العام ٢٠٠١م.

مايكروريت-٢٩: نسبة المصاريف التشغيلية، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط نسبة المصاريف التشغيلية، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م



التكلفة لكل مقترض

المصروفات التشغيلية ÷ متوسط عدد المقترضين النشطين (باستثناء القروض
الاستهلاكية والمرهونة)

كيفية احتسابها

يتم احتساب التكلفة لكل مقترض بقسمة كل المصروفات المتعلقة بتشغيل المؤسسة (بما في ذلك كل المصروفات الإدارية والمرتببات والإهلاك ومكافأة مجلس الإدارة) على متوسط عدد المقترضين النشطين. ولم يتم تضمين مصاريف المخصصات والفوائد والمصروفات الاستثنائية. كما أنه عادةً ما يتم استبعاد القروض المرهونة والقروض الاستهلاكية من هذه الحسبة باعتبار أنها تحتاج إلى القليل من جهود التحليل والغريزة.

ما المقصود منها

تعطي هذه النسبة مقياساً عملياً للكفاءة وذلك من خلال عرض متوسط تكلفة الاحتفاظ بمقترض نشط. ولأن حجم القروض لا يدخل ضمن المقام، فمن الطبيعي ألا يظهر أن المؤسسات ذات القروض الكبيرة تتمتع بكفاءة عالية، كما هو الحال في نسبة المصروفات التشغيلية. إن ذلك يعني أن نسبة التكلفة لكل مقترض تعطي مؤشراً أكثر صدقية من المؤشر الذي تعطيه نسبة المصروفات التشغيلية.

الجوانب التي يجب مراعاتها

إن هذه النسبة تعمل على إتمام نسبة المصروفات التشغيلية تماماً كما تكمل نسبة الديون المعدومة نسبة المحفظة في خطر. إنه من السهل الاعتقاد بأن وجود نسبة مرتفعة لمصاريف التشغيل هو مؤشر على عدم الفعالية من جانب مؤسسة التمويل الأصغر، تماماً كما هو سهل الاعتقاد بأن انخفاض نسبة المحفظة في خطر يعني أن جودة المحفظة عالية. أن كلا المفهومين خاطئان. فارتفاع المصروفات التشغيلية في بعض الشركات مثل كومبارتاموس (المكسيك) وإنليس (الأكوادور) ناتج عن صغر متوسط حجم القروض فيها. حيث نجد إن تكلفة كل مقترض لا تمثل سوى جزءاً بسيطاً من تلك التكلفة في مؤسسات تمويل أصغر كقوة مثل فونديا في جمهورية الدومينيكان أو كاجا مونيوسيبال في أركويبا-البيرو. والأكثر من ذلك هو أن مؤسسة إنليس، وهي المؤسسة ذات النسبة الأعلى للمصروفات التشغيلية بين مؤسسات مايكروريت-٢٩، لديها تكاليف لكل مقترض أقل بكثير من أكثر مؤسسات التمويل الأصغر فعالية في إطار هذه العينة، ألا وهي إف أي إي في بوليفيا.

وطالما أن البسط في نسبة التكلفة لكل مقترض هو نفس بسط نسبة المصروفات التشغيلية، فإن كلا المؤشرين يخضعان لنفس القيود والاعتبارات.

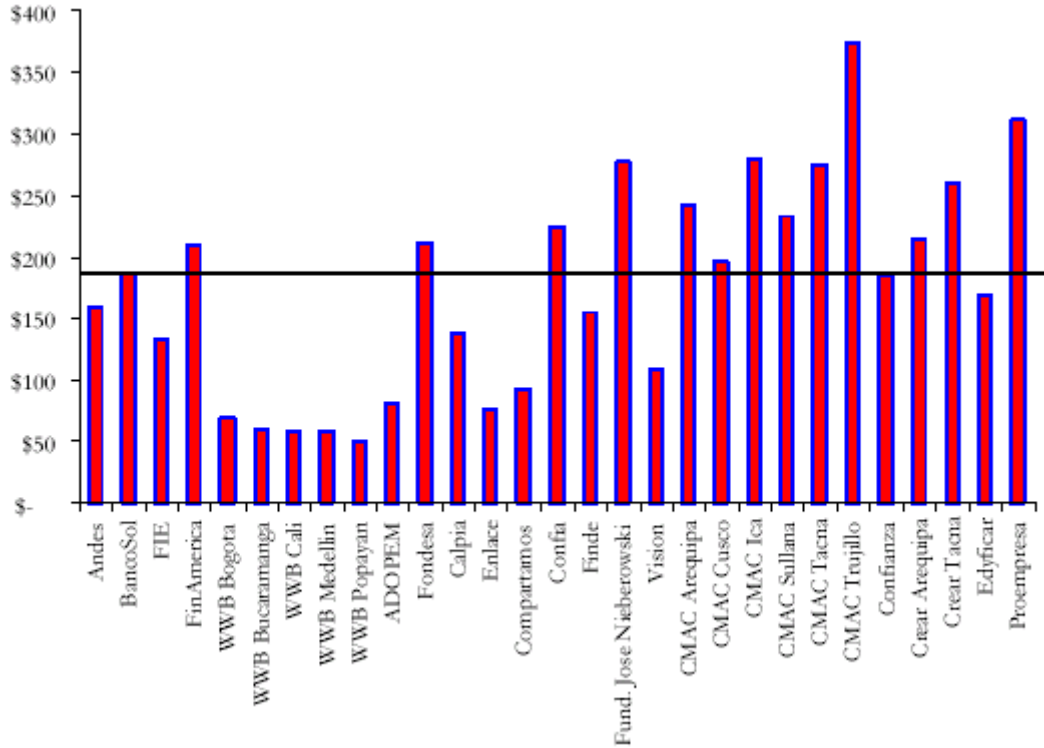
أين هي صناعة التمويل الأصغر

تعمل المؤسسات التابعة للقطاع المصرفي الدولي للمرأة في كولومبيا لتكون المعيار لغيرها من حيث الفعالية. فبالرغم من أن مؤسسة إف أي إي في بوليفيا تتمتع بأقل نسبة للمصروفات التشغيلية في مجموعة مايكروريت-٢٩، فإن متوسط حجم القروض لديها يزيد عن ١٠٠٠ دولار، مقارنة بـ ٢٦٦ دولار في بوبايان. ومع ذلك، فإن نسبة المصروفات التشغيلية تكاد تكون متساوية في كلٍ منهما (١١,٣% مقابل ١٣,٧%). وبالطبع فإن الاختلاف الكبير بينهما تمثل بالتكلفة لكل مقترض. فبينما تحتاج مؤسسة إف أي إي إلى ١٣٤ دولار لكل مقترض كمتوسط للمصروفات التشغيلية، نجد أن مؤسسة بوبايان لم تحتج إلا لـ ٥٠ دولاراً فقط. إن مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة بالقروض الصغيرة جداً يجب أن تحافظ على مستوى لتكاليف كل مقترض يقل عن ١٠٠ دولار، إذا ما

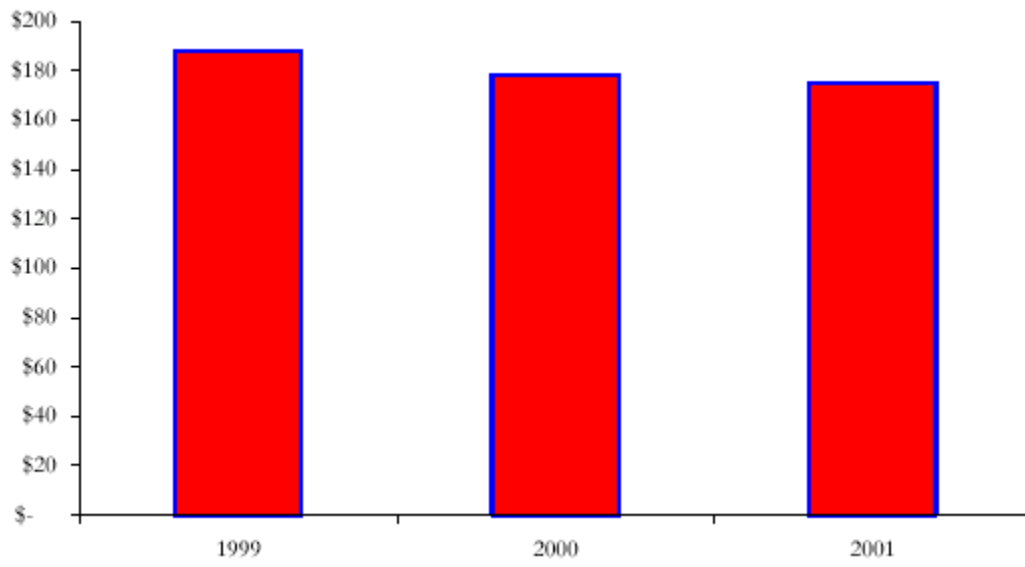
أرادت أن تمنع تضخم نسبة المصروفات التشغيلية. وبالمقابل، فإن المؤسسات ذات معدل القروض المرتفع تستطيع أن تشعر بالارتياح فيما يخص هذا المقياس، حيث أن الكثير منها تجاوز الـ ٢٠٠ دولار لكل مقترض والبعض الآخر وصل إلى ٣٠٠ دولار.

لقد انخفض متوسط التكلفة لكل مقترض بين مؤسسات مايكروريت-٢٩ بنسبة ٥% عام ٢٠٠٠م و٢% في العام ٢٠٠١م.

مايكروريت-٢٩: التكلفة لكل مقترض، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط التكلفة لكل مقترض، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م



إنتاجية الموظفين

عدد المقترضين النشطين (باستثناء القروض الاستهلاكية والمرهونة) ÷

إجمالي عدد العمال

كيفية احتسابها

يتم احتساب إنتاجية الموظفين بقسمة عدد المقترضين النشطين للمؤسسة على إجمالي عدد الموظفين. ويتم تحديد عدد المقترضين النشطين بعدد المقترضين الذين لدى كل واحدٍ منهم قرض واحد على الأقل في الوقت الراهن من المؤسسة. وبدا فإن القرض الجماعي لمجموعة تتكون من أربعة أعضاء يعتبر بمثابة أربعة مقترضين. وبالمقابل إذا تعددت القروض لمقترض واحد فتعتبر بمثابة مقترض واحد. وعند إجراء عملية الاحتساب يتم إدخال عدد المقترضين في البسط بدلاً من عدد القروض لأن عدد الأشخاص الذين تقدم لهم الخدمة يساعد في تحديد ضغط العمل أكثر من عدد القروض. حيث أن القرضين المتزامنين لنفس المقترض لا يتطلبان ضعف الجهد المبذول لقرض واحد. كما أنه عادةً ما يتم استبعاد القروض المرهونة والقروض الاستهلاكية من هذه الحسبة باعتبار أنها تحتاج إلى القليل من جهود التحليل والغربة.

ويتم تحديد العدد الإجمالي للموظفين بعدد العاملين دوام كامل في المؤسسة. ويدخل ضمن ذلك الموظفون المتعاقدون مثل الاستشاريين طالما أنهم يعملون ساعات دوام كاملة. وإذا كان هنالك عدد كبير من الموظفين الذين يعملون نصف دوام فإنه يتم تعديل عددهم بحيث يتكافأ مع عدد العاملين دوام كامل، وذلك من خلال احتساب إن كل موظفين اثنين يساويون موظفاً واحداً بدوام كامل.

ما المقصود منها

تعني هذه النسبة بإنتاجية العاملين في المؤسسة، فكلما كانت النسبة عالية كلما كانت إنتاجية المؤسسة مرتفعة. فهذه النسبة تعطي مؤشراً واضحاً حول مدى قدرة المؤسسة على تكييف عملياتها وإجراءاتها وفقاً لأهدافها الخاصة بالإقراض. إن تدني إنتاجية العاملين لا يعني دائماً أن الموظفين لا يعملون بشكل كاف، بل بأن العاملين منشغلين بأعمال وإجراءات روتينية أكثر من اللازم.

الجوانب التي يجب مراعاتها

في مجال التمويل الأصغر عادةً ما يستخدم عدد العملاء لكل مسؤول إقراض (أو عدد القروض لكل مسؤول إقراض) من أجل قياس الإنتاجية. لكن استخدام إجمالي عدد العاملين بدلاً عن مسؤولي الإقراض فقط في المقام يعكس صورة أكثر إكتمالاً عن إنتاجية المؤسسة، وخاصة عندما يكون لدى مؤسسة التمويل الأصغر مسؤولي إقراض أكفاء ولكنها تعاني من وجود إجراءات روتينية وبيروقراطية في المكاتب (أو العكس).

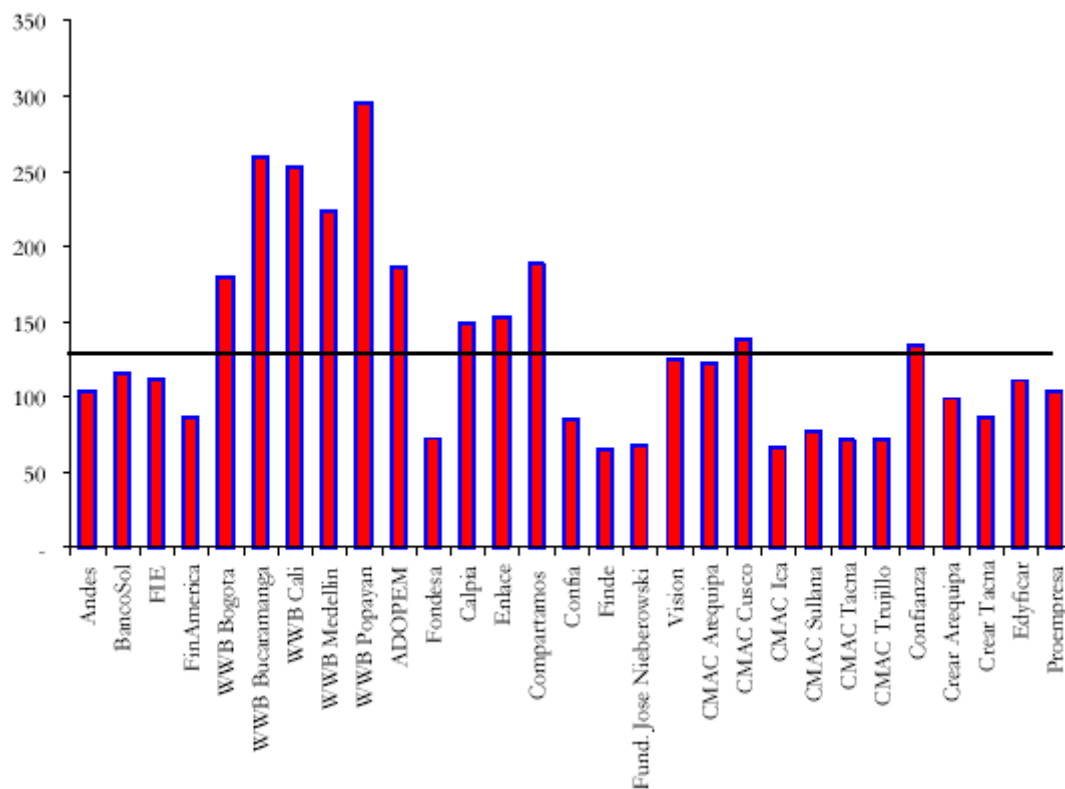
إن ضم القروض الاستهلاكية والمرهونة التي تتطلب القليل من الغربة والتحليل يؤدي إلى تشويه هذا المؤشر وقدرته على أن يعكس صورة حقيقية عن إنتاجية المؤسسة. لذا فإنه يجب استبعاد هذه الأنواع من القروض من عملية الاحتساب. لكننا في بعض الحالات نجد إن مؤسسات التمويل الأصغر نفسها لا تفرق بين هذه الأنواع من القروض وهذا ما يزيد من صعوبة عملية الفصل.

أين هي صناعة التمويل الأصغر

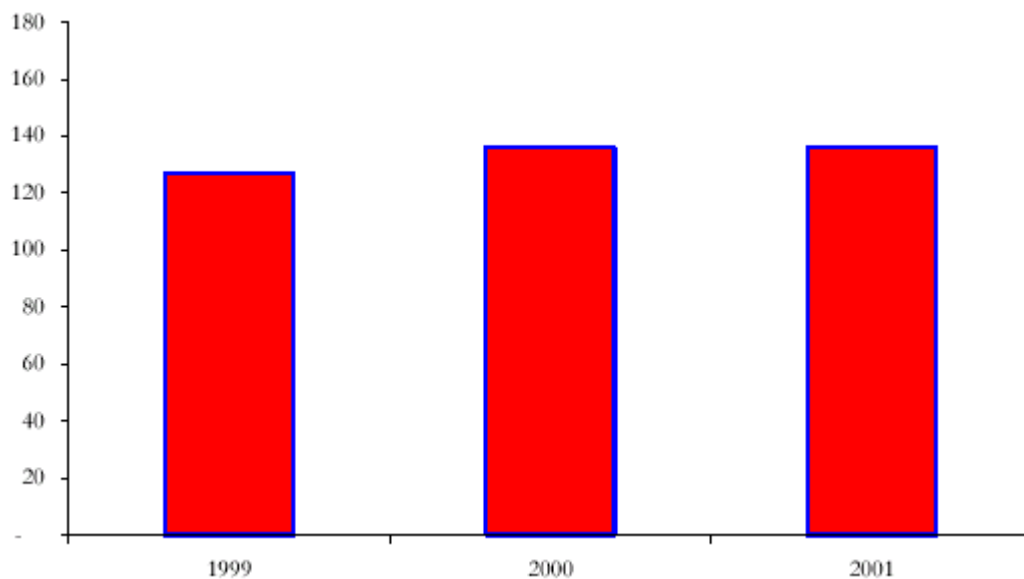
إن إنتاجية العاملين تعتبر واحدة من النسب الأكثر تفرداً في تعريف مؤسسات التمويل الأصغر. فلكي تحقق مؤسسات التمويل الأصغر النجاح فإن عليها أن تكون قادرة على التعامل مع عدد كبير من العملاء بأقل قدر من الجهود الإدارية

ودون السماح بتدني جودة المحفظة. لقد معدل الإنتاجية في مجموعة مايكروريت-٢٩ بشكل مستمر خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ازداد عدد المقترضين لكل موظف من ١٢٧ في العام ١٩٩٩م إلى ١٣٦ خلال العام ٢٠٠٠م. ٢٠٠١م. علماً أن أكثر مؤسسات التمويل الأصغر إنتاجية هي مؤسسات بوباين وبوكارامنغا وكالي وميدلين والتي وصل فيها عدد المقترضين لكل موظف إلى أكثر من ٢٢٠.

مايكروريت-٢٩: نسبة المقرضين إلى العاملين، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط المقرضين إلى العاملين، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م



إنتاجية مسؤولي الإقراض

عدد المقترضين النشطين ÷ عدد مسؤولي الإقراض

كيفية احتسابها

يتم احتساب هذه النسبة بقسمة عدد المقترضين النشطين للمؤسسة على العدد الكلي لمسؤولي الإقراض. ويتم تعريف المقترضين النشطين بنفس التعريف المستخدم في نسبة إنتاجية الموظفين. أما مسؤولي القروض فيمكن تعريفهم بأنهم موظفين مهمتهم الرئيسية هي الإدارة المباشرة لجزء معين من المحفظة. ويدخل ضمن ذلك الموظفون الميدانيون أو موظفو التسهيلات الذين يتعاملون مع العميل، باستثناء الموظفين الإداريين أو المحللين الذين يقومون بمعالجة القروض دون أن يكون لهم اتصال مباشر مع العميل. ويشمل مسؤولو الإقراض أيضاً الموظفين المتعاقدين، غير الدائمين، والذين يتم التعاقد معهم بشكل منتظم للقيام بمهام مسؤول الإقراض.

ما المقصود منها

تعنى هذه النسبة بإنتاجية مسؤولي الإقراض في المؤسسة، فكلما كانت النسبة عالية كلما كانت إنتاجية المؤسسة مرتفعة. وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب استخداماً لقياس الأداء في مجال التمويل الأصغر. وعلى غرار نسبة إنتاجية الموظفين، فإن هذه النسبة تعطي مؤشراً واضحاً عن مدى قيام المؤسسة بتكثيف عملياتها وإجراءاتها وفقاً لتقوم بمهمة إقراض الأموال.

الجوانب التي يجب مراعاتها

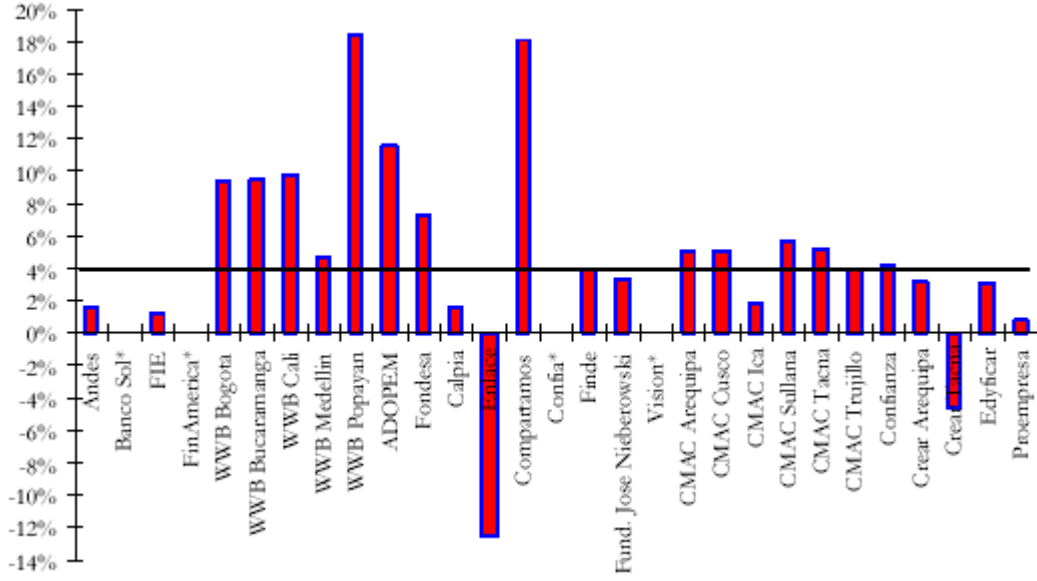
كما هو الحال في نسبة إنتاجية الموظفين، يمكن أن تعمل القروض الاستهلاكية والمرهونة (التي تنتحل صفة القروض الأصغر) على تشويه هذا المؤشر. فالقروض الاستهلاكية والمرهونة تعتمد بشكل كبير على الضمانات، وهذا يجعل من الممكن إدارة عدد كبير من القروض بعدد قليل من الموظفين. لذا يجب استبعاد هذه الأنواع من القروض عند احتساب المؤشر.

أين هي صناعة التمويل الأصغر

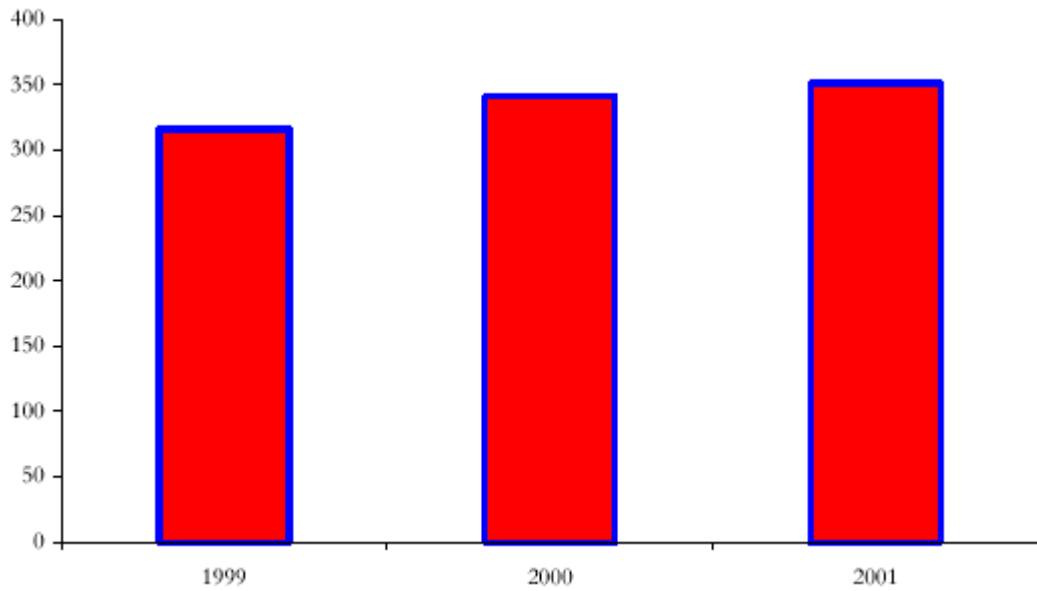
تمثل المؤسسات التابعة للقطاع المصرفي الدولي للمرأة في كولومبيا المعيار والقوة لغيرها من حيث فعالية مسؤولي الإقراض، فعادةً ما تزيد إنتاجية مسؤولي الإقراض فيها عن ٥٠٠ عميل، وهذا العدد أصبح معياراً في مجال التمويل الأصغر. في نفس الوقت نجد أن مؤسسات التمويل الأصغر في نيكاراغوا (التي تتراوح فيها إنتاجية موظف القرض من ٢٠٠ إلى ٢٥٠) تسعى جاهدة لمواكبة بقية المجموعة.

وتتأثر إنتاجية موظف القرض بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك بنية الحوافز وطريقة الإقراض وكثافة السكان والبنية التحتية للمواصلات، إلخ. لذا فمن الصعب تحديد السبب الحقيقي وراء ارتفاع فعالية بعض مؤسسات التمويل الأصغر مقارنة بأخرى. وكمثال نجد أن إنتاجية موظف القروض في مايكروريت-٢٩ قد تحسنت بشكل مطرد خلال السنوات الثلاث الماضية على مستوى المجموعة ككل. ومن المتوقع أن هذا الاتجاه سوف يتواصل ويتسارع مع ظهور وزيادة المنافسة التي ستحت مؤسسات التمويل الأصغر على بذل المزيد من الجهود لزيادة فعالية عملياتها.

مايكروريت-٢٩: نسبة المقترضين إلى مسؤولي الإقراض، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط عدد المقترضين إلى مسؤولي الإقراض، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م



الإدارة المالية

مصاريف العمولات والفوائد ÷ متوسط إجمالي المحفظة

٤

كيفية احتسابها

يتم احتساب نسبة مصاريف التمويل عن طريق قسمة مصاريف عمولات وفوائد التزامات التمويل على متوسط المحفظة خلال الفترة.

ما المقصود منها

تستخدم هذه النسبة لقياس إجمالي مصاريف الفوائد التي تتحملها المؤسسة جراء تمويل محفظة قروضها. والفارق بين عائد المحفظة (الدخل المحقق من المحفظة) ونسبة مصاريف التمويل (التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة لتمويل نفسها) هو صافي هامش الفائدة. إن نسبة مصاريف التمويل ليست هي هامش التسهيلات الائتمانية للمؤسسة ولا متوسط سعر الفائدة على ما تقترضه المؤسسة (انظر الفقرات التالية حول تكلفة التمويل)، إن هذا المؤشر يستخدم كمقياس للمساعدة في تحديد الحد الأدنى لسعر الفائدة الذي يجب على مؤسسة التمويل الأصغر أن تقرضه على القروض من أجل تغطية تكاليفها. ويتم تحديد الحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض بإضافة نسبة مصاريف المخصصات ونسبة المصاريف التشغيلية إلى نسبة مصاريف التمويل.

الجوانب التي يجب مراعاتها

أهم الجوانب التي يجب ملاحظتها هو أن نسبة مصاريف التمويل تعتمد بشكل رئيسي على الطريقة التي تتبعها مؤسسة التمويل الأصغر لتمويل نفسها، إما عن طريق الاقتراض أو عن طريق حقوق الملكية. فالمؤشر لا يقول شيئاً حول الوضع المالي لمؤسسة التمويل الأصغر. فالمؤسسة التي لديها نسبة مصاريف تمويل مرتفعة قد تتمتع بنفس الوقت بربحية عالية إذا كانت الرافعة كبيرة. ومثل ذلك قد نجد أن لدى مؤسسة ما نسبة منخفضة لمصاريف التمويل وذلك قد يعني أن نسبة الرافعة منخفضة وذلك قد يترافق مع عائد منخفض على حقوق الملكية.

أين هي صناعة التمويل الأصغر

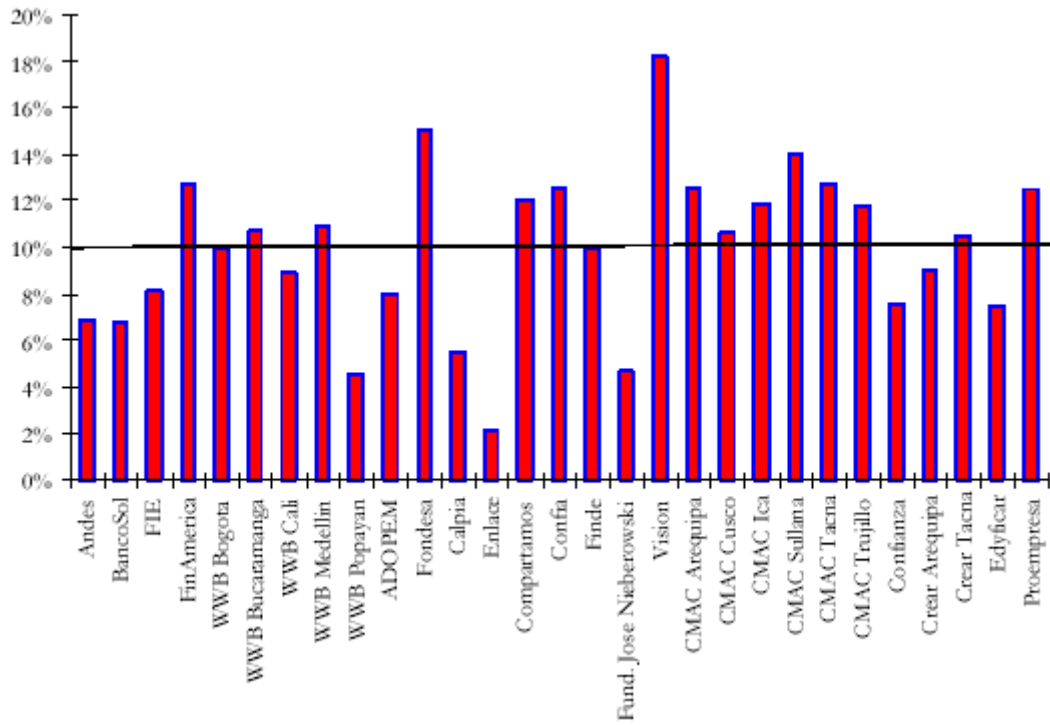
في العام ٢٠٠١م، وصل معدل نسبة مصاريف التمويل لمايكروريت-٢٩،٣% حيث انخفض قليلاً عنه في العام ٢٠٠٠م حين وصل هذا المعدل إلى أعلى مستوياته بنسبة ١٠،٩%. وكما هو متوقع، ترتفع نسبة مصاريف المؤسسة بارتفاع نسبة رافعتها. ففي نفس ٢٠٠١م، بلغ متوسط نسبة مصاريف التمويل في مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية الواقعة ضمن العينة ١٠،٧% (متوسط الرافعة كان ٤،٥)، مقابل ٨،٣% في مؤسسات مايكروريت-٢٩ غير الحكومية (كان متوسط نسبة الرافعة فيها ١،٣%). وبصفة عامة، تتمتع مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية بنسبة رافعة أعلى من المنظمات غير الحكومية ولذلك فإن نسبة مصاريف التمويل لديها أعلى. ولهذه القاعدة شواذ ضمن مايكروريت-٢٩. فعلى سبيل المثال كانت مصاريف التمويل لدى مؤسسة كالبيا في السلفادور متدنية لأن المؤسسة تقوم بتوظيف المدخرات (وهذه الطريقة رخيصة نسبياً) وبذلك فإن نسبة الدين إلى حقوق الملكية منخفضة لديها. أما مؤسسة فايند في نيكاراغوا فتعطي مثلاً حياً حول التغيير الذي يحدث للمؤسسات عندما تتحول لمؤسسات رسمية. فعندما أصبحت مؤسسة فايند مؤسسة رسمية عام ٢٠٠١م، تضاعفت فيها نسبة الدين إلى حقوق الملكية حيث ارتفعت من ١:١ إلى ١:١،٩، كما أن نسبة مصاريف التمويل فيها ارتفعت بحدة من ٧،٤% إلى ١٠%. وفي بوليفيا، تمكنت

⁴ يقصد بالعمولة هنا الفائدة التي تدفعها مؤسسة التمويل الأصغر على القروض التي تحصل عليها

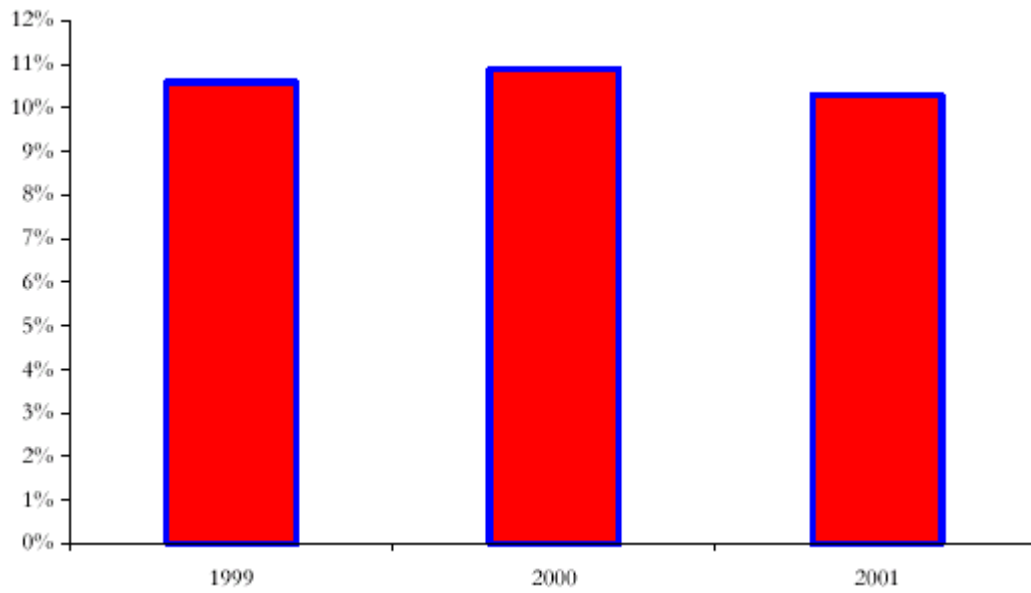
⁵ نفصد بالرافعة نسبة الدين إلى حقوق الملكية.

مؤسسات كاجا لوس أنديز وبانكوسول وإف آي إي من الاحتفاظ بنسب متدنية لمصاريف التمويل على الرغم من ارتفاع متوسط الرافعة وذلك بجمع المدخرات.

مايكروريت-٢٩: نسبة مصاريف التمويل، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط نسبة مصاريف التمويل، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م



مصاريف عمولات وفوائد التزامات التمويل ÷ متوسط التزامات التمويل

كيفية احتسابها

يتم احتساب نسبة تكلفة الأموال بقسمة مصاريف عمولات وفوائد التزامات التمويل على متوسط فترة التزامات التمويل. حيث يشتمل المقام على جميع التزامات التمويل على المؤسسة، بما في ذلك الودائع والقروض التجارية والقروض المدعومة وتمويل شبه حقوق الملكية. إلا أنه لا يحتوى على الالتزامات الأخرى مثل الذمم الدائنة أو القروض المرتبطة بالرهن التي قد تكون حصلت عليها مؤسسة التمويل الأصغر لتمويل مكاتبها - على سبيل المثال وليس الحصر.

ما المقصود منها

وفقاً لمدلول اسمها، تستخدم هذه النسبة لقياس متوسط تكلفة الأموال التي تقترضها المؤسسة. وعند إجراء مقارنة بين مؤسسات التمويل الأصغر نجد أن نسبة تكاليف الاقتراض تعكس مدى حصول هذه المؤسسات على مصادر تمويل قليلة التكلفة مثل المدخرات. حيث أن مؤسسات التمويل الأصغر القادرة على جمع المدخرات غالباً ما تتمتع بتدني نسبي في تكاليف الاموال. لكن هذه الميزة يقابها ارتفاع في التكاليف الإدارية اللازمة لجمع وإدارة المدخرات.

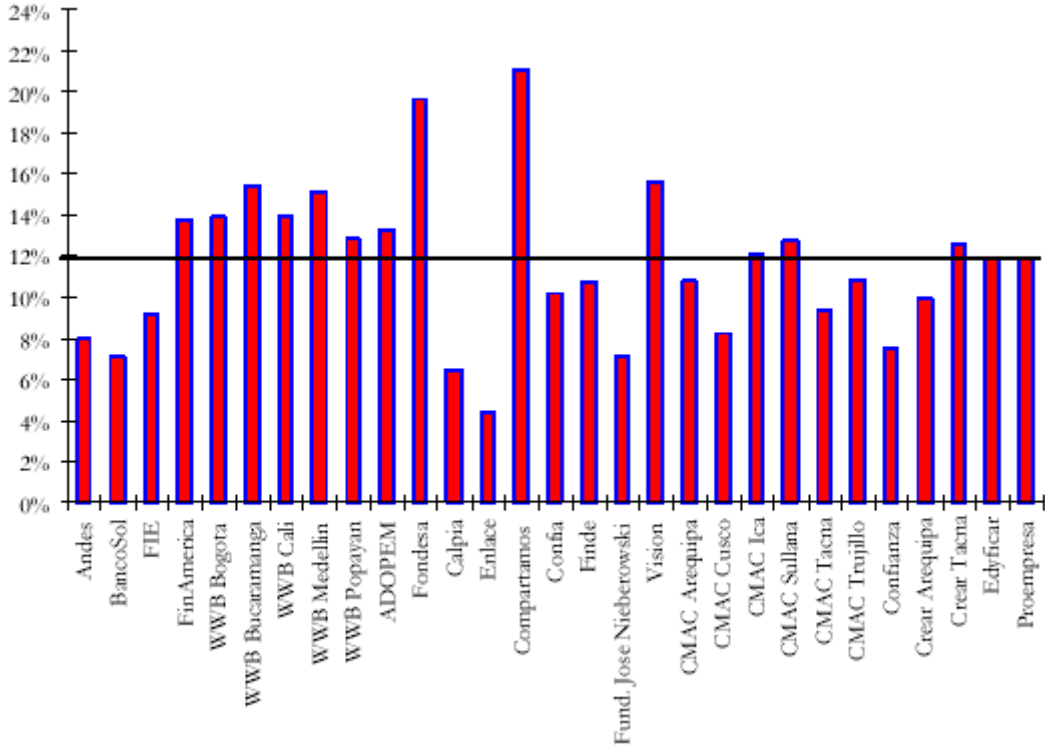
الجوانب التي يجب مراعاتها

في العديد من الحالات، تشتمل التزامات التمويل في مؤسسات التمويل الأصغر على الأموال المدعومة. وسيعمل هذا الدعم على تقليص تكلفة الاقتراض عندما تكون التكلفة الحقيقية للاقتراض التجاري للمؤسسة عالية إلى حد كبير. ومع نمو مؤسسات التمويل الأصغر المدعومة تلجأ بصورة متزايدة إلى الاقتراض التجاري لتعزيز نموها، ويؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الأموال بشكل كبير مما يشكل ضغطاً شديداً على الهوامش، وحينها يتوجب على الإدارة تقليص التكاليف الأخرى أو رفع أسعار الفائدة على الإقراض بهدف الحد من هذا الضغط.

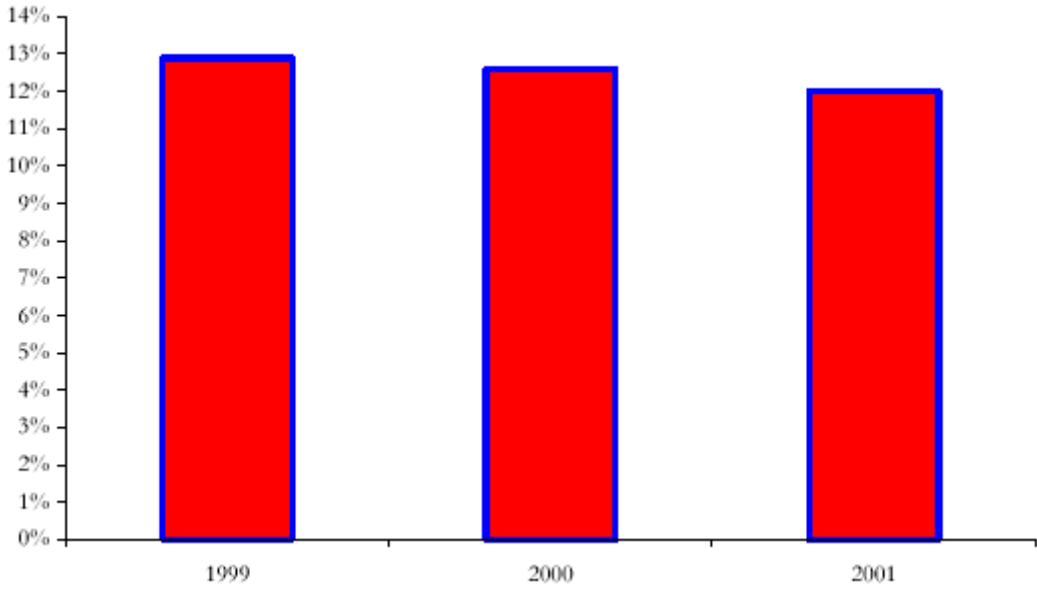
أين هي صناعة التمويل الأصغر

إن نسبة تكاليف الاقتراض في مايكروريت-٢٩ تعطي صورة واضحة عن أسعار الفائدة المعمول بها في بلدان هذه المؤسسات. فمؤسستي التمويل الأصغر ذات النسب المرتفعة (وهي كومبارتاموس في المكسيك وفونديسا في جمهورية الدومينيكان) تقترض من أسواقها المحلية بنسب فائدة تجارية مرتفعة. إن مؤسسات التمويل الأصغر الثلاث في بوليفيا (مثل تظهر في يسار الرسم البياني) تحصل إلى حد كبير على تمويل تجاري إلا أنها أظهرت كفاءة ملحوظة في الانخراط في الأسواق المحلية. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة الودائع لدى مؤسسة بانكوسول ٦٥% من رأس مال المؤسسة. وهذا ينطبق أيضاً على مؤسسة كالبيا (السلفادور)، والتي تتمتع بأدني نسب تكاليف للأموال بين مايكروريت-٢٩. أما في أنليس فإن تكلفة التمويل المنخفضة والبالغة ٤,٤% فقط هي بسبب حصولها على أموال مدعومة من المانحين.

مايكروريت-٢٩: نسبة تكلفة الاقتراض، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط نسبة تكلفة الاقتراض، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م



إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي حقوق الملكية

كيفية احتسابها

يتم احتساب نسبة الدين/حقوق الملكية عن طريق قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي حقوق الملكية. ويشتمل إجمالي الالتزامات على جميع ديون مؤسسة التمويل الأصغر للآخرين، ويدخل ضمن ذلك الودائع والقروض والذمم الدائنة والحسابات الدائنة الأخرى. أما إجمالي حقوق الملكية فهي عبارة عن إجمالي الأصول ناقصاً إجمالي الالتزامات.

ما المقصود منها

إن نسبة الدين/حقوق الملكية هي أبسط المقاييس وأكثرها شهرة لقياس كفاية رأس المال، حيث أنها تستخدم لقياس الرافعة الكلية للمؤسسة. كما أن هذه النسبة ذات أهمية خاصة بالنسبة للمقرضين للمؤسسة كونها تشير إلى مدى توفر الضمان (التمثل بحقوق الملكية) لدى المؤسسة للحد من الخسائر. لقد جرى العرف أن نسبة الدين/حقوق الملكية لدى مؤسسات التمويل الأصغر متدنية وذلك لأن قدرة هذه المؤسسات كمنظمات غير الحكومية على الاقتراض ضعيفة. عند قيام مؤسسات التمويل الأصغر بإعادة هيكلة نفسها لتصبح جهات رسمية سرعان ما ترتفع نسب الدين/حقوق الملكية. علماً أن المخاطر المتعلقة بمؤسسة التمويل الأصغر وعدم الاستقرار (عند التعرض مثلاً لتغيرات في بيئة العمل) يحددان حجم الدين بالنسبة لحقوق الملكية. وحتى مؤسسات التمويل الأصغر التي تمتلك أعلى رافعة، لا تزال ديونها أقل بكثير من تلك الخاصة بالبنوك التقليدية، ويرجع ذلك لتدني مستوى ضمانات محافظ الإقراض الأصغر، كما أن الجوانب المتعلقة بمخاطرها ليست مفهومة بنفس القدر الخاص بمخاطر البنوك التقليدية.

الجوانب التي يجب مراعاتها

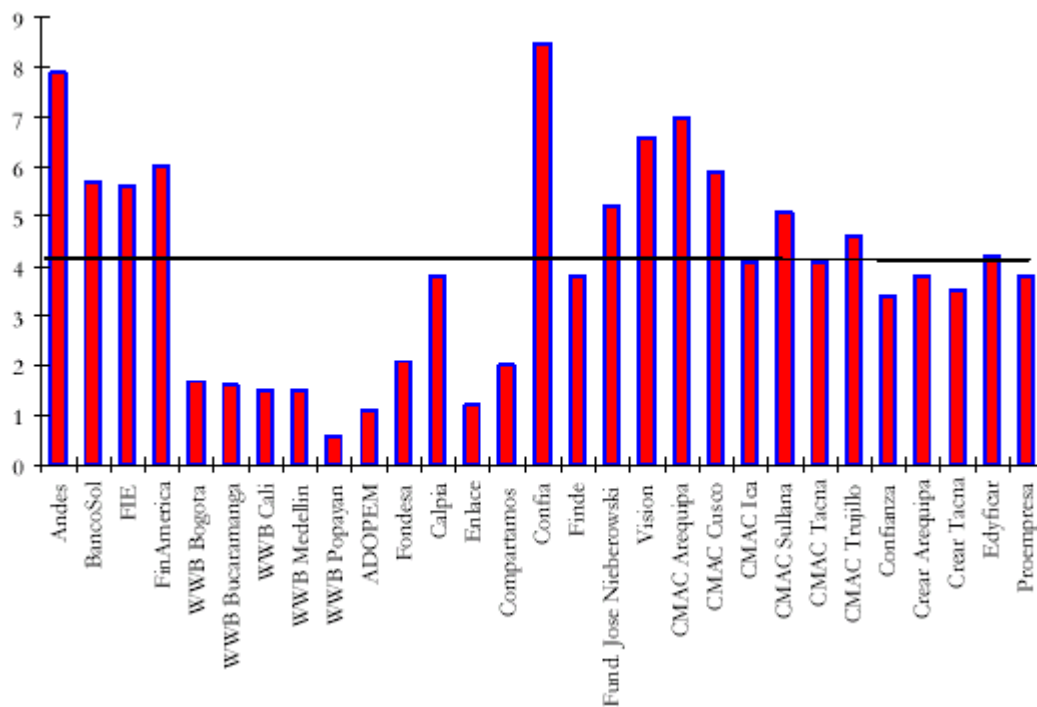
غالباً ما تكون التغيرات في نسبة الدين/حقوق الملكية أكثر أهمية من المستوى المطلق لذلك المؤشر. فلو ازدادت نسبة الدين إلى حقوق الملكية بشكل سريع، فإن ذلك يعني أن مؤسسة التمويل الأصغر على وشك الوصول إلى الحدود العليا للاقتراض، وهذا بدوره سيجبرها على تقليص نموها. إن الارتفاع السريع في نسبة التمويل بالاقتراض سيضع ضغطاً على هوامش الربح. إن الشروط التي تفرض بموجبها مؤسسة التمويل الأصغر تؤثر أيضاً على حجم الدين الذي يمكن أن تتحمله هذه المؤسسة دون التعرض للمخاطر. فإذا كان جزءاً كبيراً من التزاماتها هو تمويل طويل الأجل من إحدى الجهات المانحة، فإن أي ارتفاع في نسبة الدين إلى حقوق الملكية سيمثل خطراً أقل أهمية من اعتماد هذه المؤسسة على تمويل قصير الأجل.

أين هي صناعة التمويل الأصغر

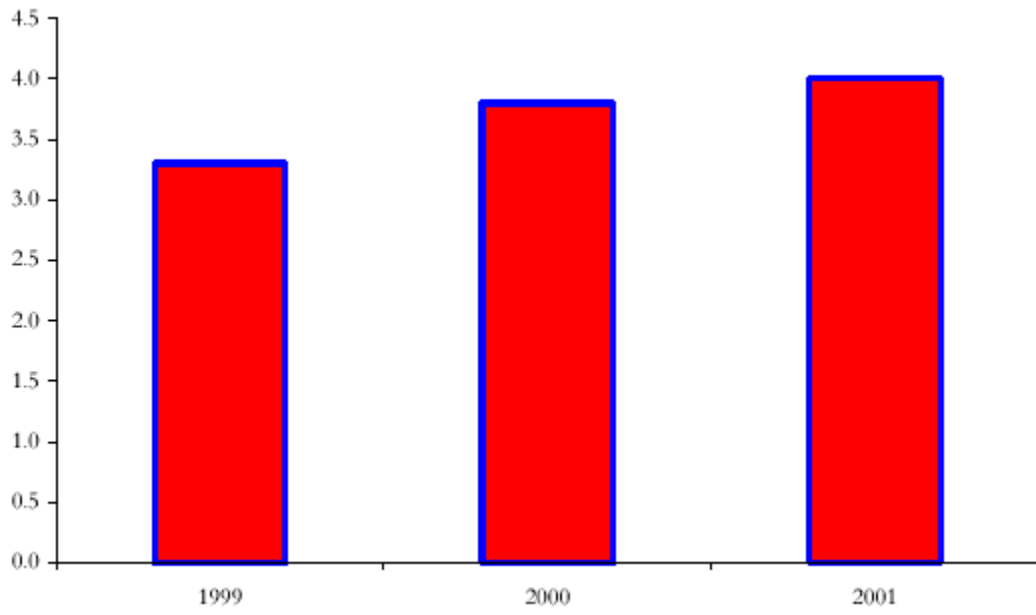
كلما تطورت مؤسسات التمويل الأصغر ووصلت إلى طور النضج، كلما استمرت الرافعة بالازدياد. علماً أن نسبة رافعة الدين/حقوق الملكية لدى مايكروريت-٢٩ قد وصلت إلى ٤ عام ٢٠٠١م. إلا أن مدلول هذه القيمة أصبح أكثر أهمية إذا ما تم فصل مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية عن المنظمات غير الحكومية. ففي العام ٢٠٠١م، حققت مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية نسبة ١:٥ مقابل ١:١٨،٨ في المنظمات غير الحكومية. وبشكل عام، فإن مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية أكثر قدرة من المنظمات غير الحكومية على بلوغ مصادر التمويل التجارية، ولذا فإنها تفوقها قدرةً في تحقيق نسب أعلى للدين إلى حقوق الملكية. فيمجرد حصول مؤسسات التمويل الأصغر على الترخيص وخضوعها للرقابة تجد أن المقرضين التجاريين الذين توقفوا في السابق عند نسبة ١:١ (دين:حقوق ملكية) يرحبون بإقراض هذه المؤسسات بما يعادل ثلاثة إلى خمسة أضعاف حقوق ملكيتها. إن هذا قد يمثل حافزاً قوياً

للمنظمات غير الحكومية لترك الركون إلى الإعفاء الضريبي وللخضوع لضوابط القوانين البنكية. فعلى سبيل المثال، أصبحت مؤسسة فايند في نيكارا جوا ومؤسسة كومبار تاموس في المكسيك مؤسستين رسميتين عام ٢٠٠١م وسرعان ما ارتفعت نسبة الدين/حقوق الملكية في كلتا المؤسستين. ومع ذلك، فإن نسبة الدين/حقوق الملكية لاتزال أقل بكثير عن النسبة الموجودة في البنوك التجارية، حتى في مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية.

مايكروريت-٢٩: نسبة الاقتراض/حقوق الملكية، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط نسبة الاقتراض/حقوق الملكية، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م



الربحية

العائد على حقوق الملكية⁶

صافي الدخل ÷ متوسط حقوق الملكية

كيفية احتسابه

يتم احتساب العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الدخل (بعد الضرائب واستبعاد أي منح أو هبات) على متوسط حقوق الملكية خلال الفترة.

ما المقصود منه

يشير العائد على حقوق الملكية إلى مدى ربحية المؤسسة. ويكون لهذه النسبة معنى على وجه الخصوص لدى الجهات الخاصة التي تهدف إلى الربح والمملوكة لمجموعة من الأشخاص. فهي بالنسبة لهم تمثل مؤشراً بالغ الأهمية كونه يقيس العائد على استثماراتهم في المؤسسة. ومع ذلك، ونظراً لأن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر عبارة عن منظمات لا تهدف إلى الربح، فإن مؤشر العائد على حقوق الملكية غالباً ما يستخدم كمؤشر على مستوى النجاح التجاري للمؤسسة.

الجوانب التي يجب مراعاتها

إن العائد على حقوق الملكية لسنة واحدة قد يعطي أحياناً فكرة خاطئة عن الربحية "الحقيقية" للمؤسسة. فالأرباح أو الخسائر الاستثنائية، مثل بيع بعض الأصول، قد يكون لها تأثير كبير على النتيجة النهائية. وفي حالات أخرى، قد تقوم المؤسسة بوضع مخصصات ضئيلة جداً وبناءً عليه تسجل أرباح صافية أكبر من المفترض. وهناك قضية أخرى يجب مراعاتها ألا وهي الضرائب. فمؤسسات التمويل الأصغر الرسمية والخاضعة للرقابة عادة ما تقوم بدفع الضرائب، أما مؤسسات التمويل الأصغر غير الربحية والتي لا تخضع للرقابة فإنها لا تدفع ضريبة، كما أن متطلبات رفع التقارير والمتطلبات الأخرى التي تفرضها اللوائح البنكية تزيد من تكاليف المؤسسات الرسمية.

وأخيراً لا تزال توجد تباينات كبيرة في العائدات على المحافظ بين مؤسسات التمويل الأصغر، وهذا شيء متوقع في مجال ناشئ كهذا. ففي بوليفيا، التي تشهد تنافساً عنيفاً بين مؤسسات التمويل الأصغر الحضرية، انخفضت عائدات المحافظ إلى أقل من ٣٠%، أما في الأسواق الأخرى التي تقل فيها المنافسة فقد تصل عائدات المحافظ إلى أكثر من ضعف تلك العائدات. وعندما تكون العائدات متدنية، تجد مؤسسات التمويل الأصغر نفسها مجبرة على تحقيق كفاءة عالية والاحتفاظ بحافظ ذات جودة عالية من أجل الحفاظ على الربحية، أما العائدات المرتفعة فإنها تؤدي إلى ارتفاع الأرباح بالرغم من كثرة الاختلالات.

أين هي صناعة التمويل الأصغر

يمكن اعتبار العائد على حقوق الملكية من أبرز التطورات التي حدثت في التمويل الأصغر خلال السنوات الأخيرة. فعلى الرغم من شدة سوء الظروف الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أنه لم تظهر الخسارة في العام ٢٠٠١م إلا ست مؤسسات من مؤسسات مايكروبيت-٢٩ الرائدة في أمريكا اللاتينية (بناءً على البيانات الخاضعة للتعديل). وعلى الرغم من أن فترة الركود (خاصة في دول الأنديان) قد عملت على تراجع النمو وتدني جودة المحافظ، إلا أن العائد على حقوق الملكية قد حقق ارتفاعاً بشكل متواصل. وفي العديد من الدول، أظهرت مؤسسات التمويل الأصغر تفوقاً في الأداء على البنوك التقليدية وبفارق كبير. والجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية قد حققت عائدات على حقوق الملكية تفوق ما حققتها مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية (١٥,٧% مقابل ٩,١% في

⁶ يستخدم مصطلح "العائد على حقوق الملكية" عند قياس العائد على متوسط حقوق الملكية. وعند قياس العائد في تاريخ معين، يجب ذكر ذلك التاريخ بالتحديد، مثلاً: "العائد على حقوق الملكية كما هو في ٢٠٠١/١٢م". وهذا ينطبق أيضاً على العائد على الأصول.

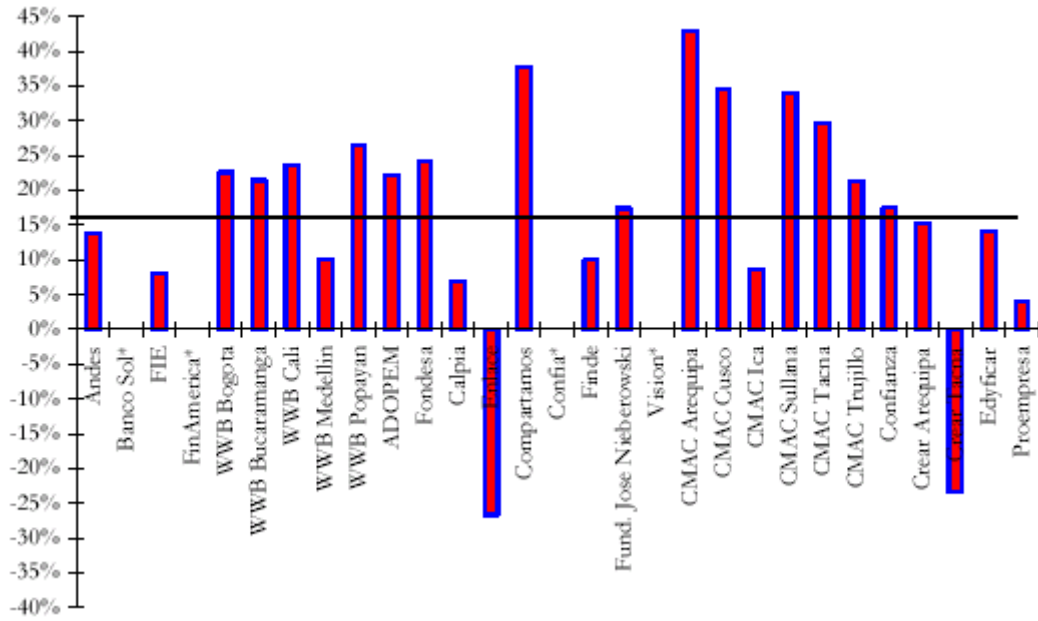
العام ٢٠٠١م) علماً أن المنظمات غير الحكومية تعمل بنسبة اقتراض/حقوق ملكية ثقل بكثير عن نسبة تلك المؤسسات. وهذا إلى حد ما نتج عن تعديل المخصصات (المطروح في الفقرات التالية) الذي أضر بالشركات ذات القروض الكبيرة والمرتبطة بضمانات أكيدة. كما أن مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية تميل إلى العمل في أسواق تزداد فيها المنافسة وتقل بنفس الوقت عائدات المحافظ.

وفي العام ٢٠٠١م، حققت مؤسسة اركوبيا أعلى عائد على حقوق الملكية بين مايكروريت-٢٩ والسبب في ذلك هو الجمع بين الكفاءة المتميزة والنسبة العالية للرافعة وارتفاع متوسط عائدات المحفظة. وبالمقابل، حققت مؤسسة كومبارتاموس في المكسيك المركز الثاني في المجموعة من حيث الربحية، إلا أنها حققت هذه النتيجة بسبب الارتفاع الكبير في عائدات المحفظة بالرغم من تدني نسبة الرافعة (لم تتحول مؤسسة كومبارتاموس إلى مؤسسة تمويل أصغر رسمية إلا في عام ٢٠٠١م) وتدني مستوى الكفاءة (حيث تنسم قروضها الريفية شديدة الصغر بارتفاع التكاليف الإدارية).

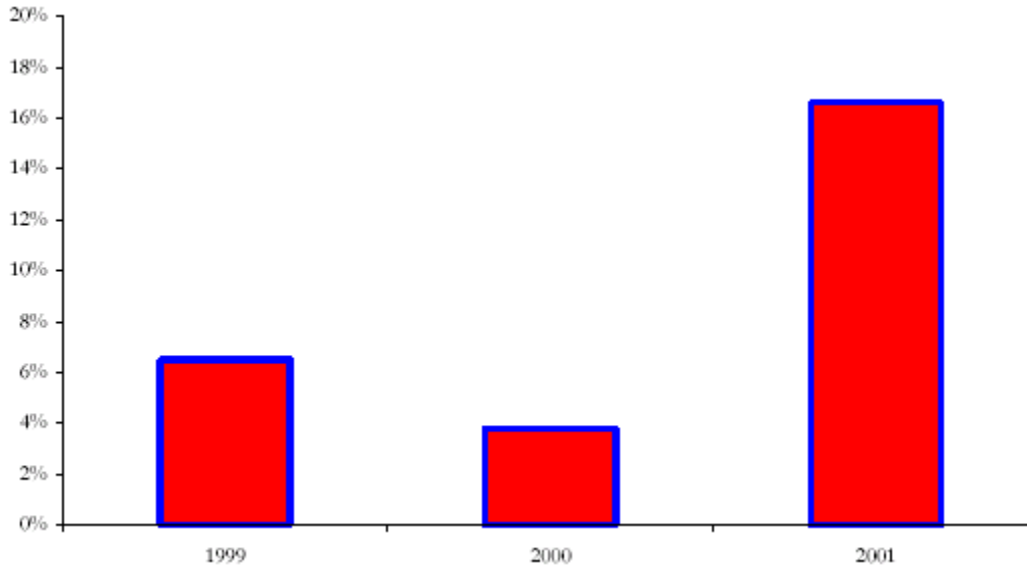
حتى تتمكن من إجراء مقارنة ندية بين مؤسسات التمويل الأصغر، يجب إجراء التعديلات لأخذ الفوارق في السياسات المحاسبية بعين الاعتبار، وأهم قضية في هذا الشأن هي مصاريف المخصصات، حيث أنه من الصعب مقارنة عائد حقوق الملكية لمؤسستي تمويل أصغر الأولى تحتفظ بمخصصات بنسبة ٣٦٤% من المحفظة في خطر (مثل كومبارتاموس) والأخرى مخصصاتها لا تغطي سوى ٢١% من المحفظة في خطر (مثل فين أمريكا). ومن أجل تقليص هذا الاختلاف، تمت إعادة احتساب مصاريف المخصصات باستخدام سياسة موحدة لكلا المؤسستين. وتم إجراء تعديلات أخرى (ولو أن تأثيرها طفيف) وذلك بالتعويض عن مبالغ الدعم وباحتساب الإيرادات وفقاً للأساس النقدي (وليس الاستحقاق).

لقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي حققت خسائر لعام ٢٠٠١م من مؤسستين (وهي إنليس وكراير تاكنا) إلى ست مؤسسات. وجميع مؤسسات التمويل الأصغر الأربع التي أظهرت خسائر نتيجة لإجراء تلك التعديلات (وهي بانكوسول، وفين أمريكا، وكونفيا، وفيجن) كان لديها محافظ كبيرة لقروض المشاريع الصغيرة والقروض الاستهلاكية. علماً أن هذه المحافظ كانت مضمونة بضمانات رسمية وعمدت المؤسسات إلى اتباع القوانين البنكية المحلية في وضع المخصصات. والجدير بال طرح في هذا السياق، هو أن تطبيق قواعد وضع المخصصات لمحافظ التمويل الأصغر على تلك المحافظ سيؤدي إلى المبالغة فيها. ولذلك فقد تم استبعاد هذه المؤسسات الأربع من الشكل البياني التالي.

مايكروريت-٢٩: العائد على حقوق الملكية، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ م (معدل)^٧



مايكروريت-٢٩: متوسط العائد على حقوق الملكية، ١٩٩٩ - ٢٠٠١ م (معدل)



⁷ إذا تم تطبيق السياسات المعيارية لوضع مخصصات التمويل الأصغر على مؤسسات بانكو سول، وفين أمريكا، وكونفيا، وفيجن لأظهرت هذه المؤسسات خسائر في نتائجها النهائية. ولأن هذه المؤسسات الأربع لديها محافظ كبيرة للقروض الصغيرة والقروض الاستهلاكية فقد تم استبعادها من الشكل البياني.

صافي الدخل ÷ متوسط الأصول

كيفية احتسابه

يتم احتساب العائد على الأصول بقسمة صافي الدخل (بعد الضريبة واستبعاد أي منح أو هبات) على متوسط الأصول خلال الفترة.

ما المقصود منه

يعتبر العائد على الأصول بمثابة مقياس عام للربحية حيث يعكس كلاً من هامش الربح وكفاءة المؤسسة. وبعبارة أخرى، يستخدم هذا العائد لقياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام جميع أصولها.

الجوانب التي يجب مراعاتها

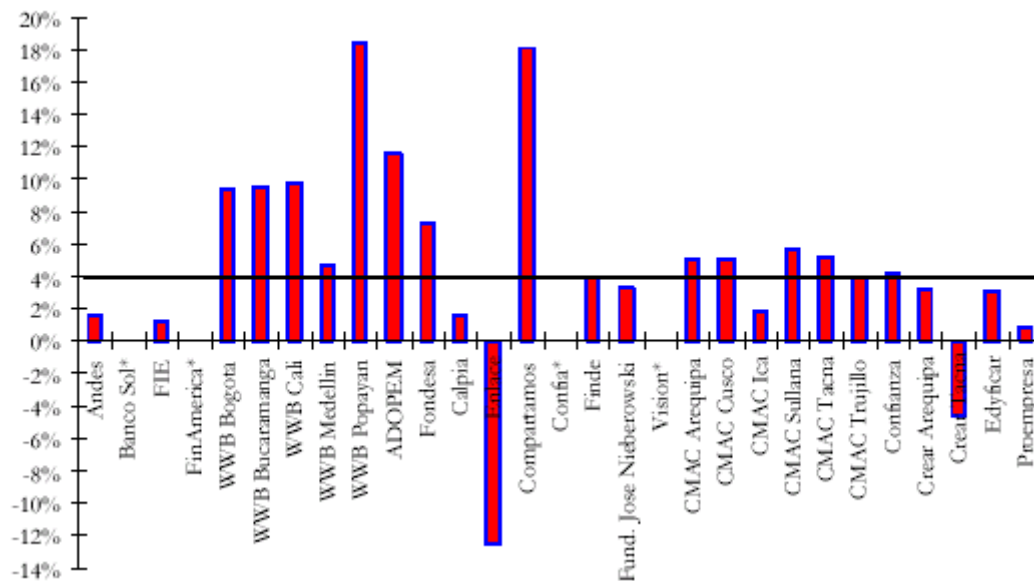
إن العائد على الأصول هو مقياس مباشر، إلا أنه، كما هو الحال مع العائد على حقوق الملكية، يعتمد مكونات صافي الدخل والعائد الأساسي على المحفظة وتكلفة الأموال والكفاءة التشغيلية. وتظهر هنا بعض المفارقات، فالمنظمات غير الحكومية تحقق عائداً على الأصول أعلى مما تحققه مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية. ويمكن تفسير هذا الوضع بحقيقة أن المنظمات غير الحكومية للتمويل الأصغر، ذات النسب المتدنية للدين/حقوق الملكية، وعدم إمكانية الحصول على تمويل في الأسواق المالية وأسواق رأس المال، بحاجة إلى الاعتماد بشكل كبير على الأرباح المحتجزة لتمويل نموها المستقبلي. أما مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية، التي يمكنها الوصول بسهولة أكبر إلى مصادر التمويل التجارية، وتمتلك رافعة تمويل أعلى، فإنه يمكن التوقع بأنها ستحقق عائدات جيدة على حقوق الملكية على الرغم من التدني النسبي لعائدها على الأصول. ومن ناحية أخرى، وفي منأى عن هذه القاعدة، فإن المنظمات التسع غير الحكومية المصنفة ضمن مايكروريت-٢٩ حققت في العام ٢٠٠١م عائداً على حقوق الملكية أعلى بمقدار طفيف مما حققته قريناتها الرسمية.

أين هي صناعة التمويل الأصغر

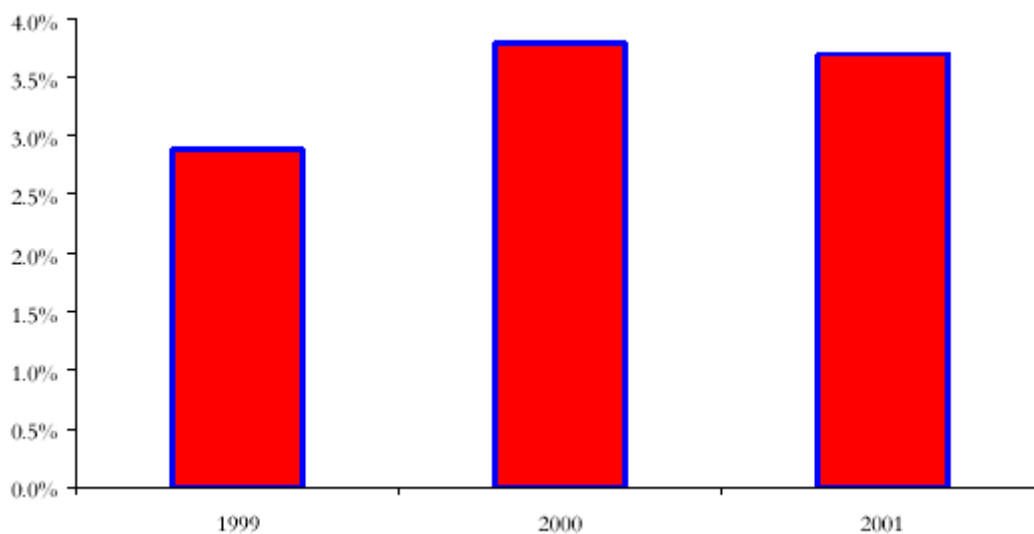
في العام ٢٠٠١م، بلغ العائد المعدل على الأصول لقطاع التمويل الأصغر نسبة ٣,٧%، وهذا يفوق بكثير مستوى الربحية الذي تحققه عادةً البنوك التجارية. وعلى وجه التحديد، أظهرت المنظمات غير الحكومية مستوى عالٍ جداً من الأداء في هذا المجال، حيث أن المؤسسات التابعة للقطاع المصرفي الدولي للمرأة في كل من كولومبيا وجمهورية الدومينيكان ومؤسسة كومبارتاموس في المكسيك قد أبدت نسباً مشرفة في العائد المعدل على الأصول تتراوح بين ٨% و ١٨%^٨. وقد نتج هذا الأداء المتميز عن فعالية العمليات (خاصة بالنسبة للمؤسسات التابعة للقطاع المصرفي الدولي للمرأة)، بالإضافة للعائد المرتفع على المحفظة وجودة محفظة القروض.

^٨ تظهر الأشكال البيانية التالية العائد المعدل على الأصول. علماً أنه قد تم طرح موضوع تأثيرات التعديلات في الفقرة السابقة الخاصة بالعائد على حقوق الملكية: "وهذا ينطبق أيضاً على العائد على الأصول".

مايكروريت-٢٩: نسبة العائد على الأصول، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م (معدل)^٩



مايكروريت-٢٩: متوسط العائد على الأصول، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م (معدل)



^٩ إذا تم تطبيق السياسات المعيارية لوضع مخصصات التمويل الأصغر على مؤسسات بانكو سول، وفين أمريكا، وكونفيا، وفيجن لأظهرت هذه المؤسسات خسائر في نتائجها النهائية. ولأن جميع هذه المؤسسات الأربع لديها محافظ كبيرة تمول قروضاً صغيرة وقروضاً استهلاكية فقد تم استبعادها من الشكل البياني.

الإيرادات المالية النقدية ÷ متوسط إجمالي المحفظة

كيفية احتسابها

يتم احتساب عائدات المحفظة بقسمة إجمالي الإيرادات المالية النقدية (مجمّل الدخل المحقق من محفظة القروض باستثناء الفوائد المستحقة) على متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة.

ما المقصود منها

يستخدم عائد المحفظة لقياس حجم الفائدة النقدية التي استلمتها مؤسسة التمويل الأصغر فعلاً من عملائها خلال فترة معينة. وتعطي المقارنة بين عائد المحفظة ومتوسط المعدل الفعلي للإقراض مؤشراً عن كفاءة المؤسسة في تحصيل المبالغ من عملائها. كما أنها تعطي تصوراً عن مدى جودة المحفظة وذلك لأن معظم مؤسسات التمويل الأصغر تستخدم المحاسبة النقدية، إلى جانب أن عائد المحفظة لا يشتمل على الدخل المستحق على القروض المتأخرة الذي لم يتحقق بعد.

الجوانب التي يجب مراعاتها

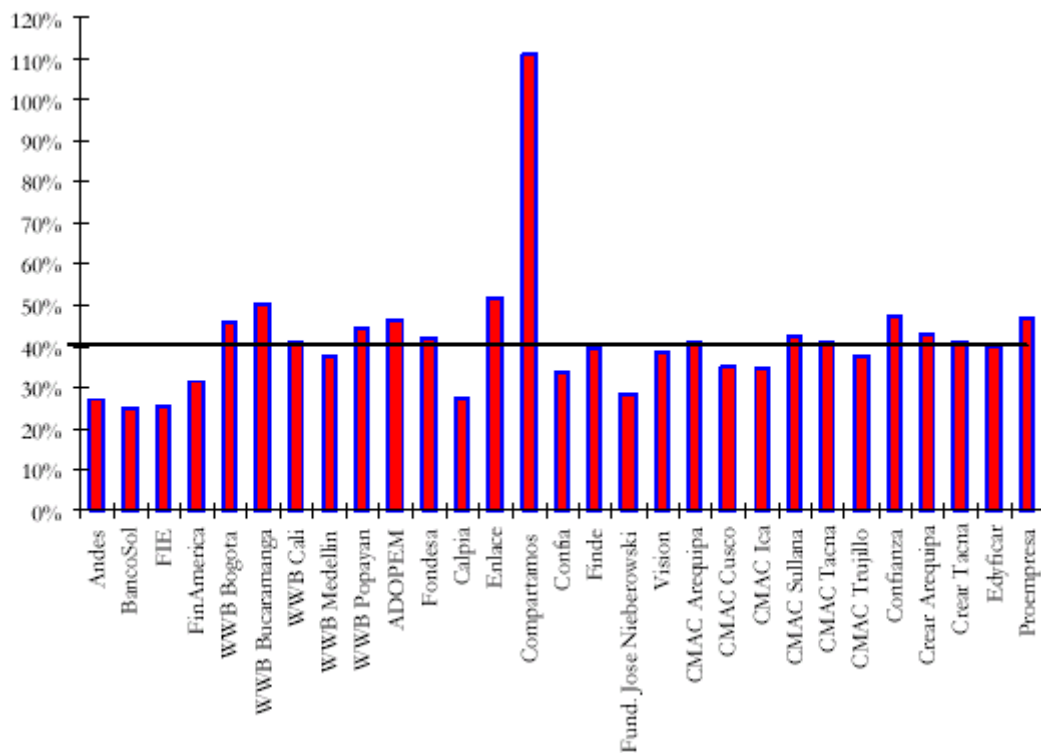
لكي يكون للعائد على المحفظة معنى، يجب فهم البيئة التي تعمل فيها مؤسسة التمويل الأصغر فيما يتعلق بالمعدل السائد للفائدة. وبصفة عامة، فإن عائد المحفظة هو المؤشر الأول عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الإيرادات الكافية لتغطية مصاريفها المالية والتشغيلية. وتميل مؤسسات التمويل الأصغر إلى إخفاء معدلات الفائدة الخاصة بها، غير أن عائد المحفظة يعتبر طريقة سهلة لاحتساب المعدل الحقيقي الذي تحصل عليه المؤسسة. فلماذا تخفي المؤسسات معدلها الفعلي للفائدة؟ السبب هو أن العملاء قد لا يحبذون الاقتراض، أو أن القيود التي تضعها الحكومة على معدل الفائدة قد تحول دون وضع معدلات الفائدة التي تحتاجها مؤسسات التمويل الأصغر لتستمر في نشاطها. إن عائد المحفظة يكشف العديد من الحيل التي تستخدمها مؤسسات التمويل الأصغر لإخفاء معدلات الإقراض الخاصة بها مثل الفائدة الثابتة ورسوم التدريب والرسوم المدفوعة مقدماً والخصميات المقطوعة من المبالغ المنصرفة، الخ. كما أن عائد المحفظة يظهر متوسط حجم مبالغ الفائدة على القروض المستلمة فعلاً من قبل مؤسسة التمويل الأصغر.

أين هي صناعة التمويل الأصغر

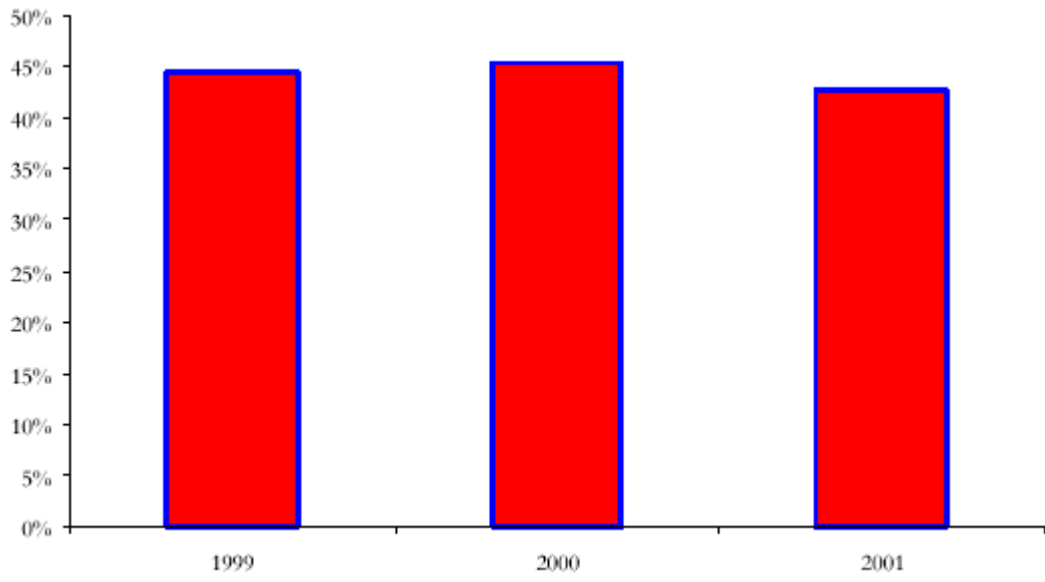
في عام ٢٠٠١م، انخفض عائد المحفظة وهذا هو الوضع المفترض. فلقد أدى ازدياد المنافسة إلى رفع الكفاءة التي بدورها سمحت لمؤسسات التمويل الأصغر بتحقيق أرباح من عائدات متدنية. ففي عام ٢٠٠١م هبط متوسط عائد المحفظة للمايكروريت-٢٩ إلى ٤١,٣% بعد أن كان ٤٥,٣% في العام ٢٠٠٠م. وعلى الأرجح فإن هذا التوجه سيستمر مع تطور التمويل الأصغر ووصوله إلى طور النضج.

ويبدو أن العائد على المحفظة يتأثر بشكل رئيسي بمستوى التنافس، مع أن الانخفاض العالمي لمعدلات الفائدة كان له بالتأكيد أثره. فمؤسسات التمويل الأصغر الثلاث في بوليفيا (والتي تظهر في الناحية اليسرى من الشكل البياني) تعمل في سوق تنصف بمنافسة عالية، وهي تفرض معدلات فائدة هي الأقل بين مؤسسات التمويل الأصغر في الدول الثمان على مستوى مايكروريت-٢٩، حيث وصل متوسط معدل الفائدة إلى ٢٥,٧% في العام ٢٠٠١م. وفي الناحية الأخرى، تظهر ثلاث مؤسسات تمويل أصغر عائدات تزيد نسبتها عن ٥٠% بل إن إحداها قد تجاوزت ١٠٠%. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشركات التي لا تحصل على أي دعم تحقق أدنى العائدات (أي أنها تفرض أقل معدلات الفائدة).

مايكروريت-٢٩: عائدات المحفظة، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م



مايكروريت-٢٩: متوسط عائدات المحفظة، ١٩٩٩ - ٢٠٠١م



ملحق ١ : احتساب النسب

الميزانية العمومية (بالآلاف الدولارات)

| ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ | ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ | ف آي إي، بوليفيا |
|----------------|----------------|--------------------------------------|
| | | الأصول |
| 529 | 434 | نقد في الصندوق ولدى البنوك |
| 3,710 | 2,068 | استثمارات مؤقتة |
| 20,808 | 25,068 | صافي القروض |
| 22,424 | 27,443 | إجمالي القروض |
| 20,416 | 24,886 | القروض العاملة |
| 2,007 | 2,557 | المحفظة في خطر |
| 1,616 | 2,374 | احتياطي خسائر القروض |
| 277 | 336 | فوائد مدينة |
| 286 | 356 | أصول متداولة أخرى |
| 25,610 | 28,262 | إجمالي الأصول المتداولة |
| 36 | 37 | استثمارات طويلة الأجل |
| 842 | 918 | العقارات والتجهيزات |
| - | - | أصول ثابتة أخرى |
| 26,48٤ | 29,217 | جمالي الأصول |
| | | الالتزامات |
| 26 | 233 | ودائع تحت الطلب |
| 5,931 | 4,640 | ودائع قصيرة الأجل |
| 942 | 1,433 | التزامات تمويل قصيرة الأجل |
| 1,481 | 1,420 | التزامات أخرى قصيرة الأجل |
| 8,380 | 7,726 | إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل |
| 5,507 | 6,152 | ودائع طويلة الأجل |
| 8,234 | 10,924 | التزامات تمويل طويلة الأجل |
| - | - | حسابات شبه رأس المال |
| - | - | التزامات أخرى طويلة الأجل |
| 22,121 | 24,802 | إجمالي الالتزامات |

| | | حقوق الملكية |
|---------------|---------------|---------------------------------------|
| 3,130 | 2,933 | رأس المال |
| 404 | 410 | أرباح (خسائر) الفترة |
| 208 | 195 | الأرباح المحتجزة |
| 624 | 877 | حسابات أخرى لرأس المال |
| 4,366 | 4,415 | إجمالي حقوق الملكية |
| 26,487 | 29,217 | جمالي الالتزامات وحقوق الملكية |

قائمة الدخل (بالآلاف الدولارات)

| ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ | ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ | ف آي إي، بوليفيا |
|----------------|----------------|---|
| 5,773 | 6,318 | الدخل من الفوائد والعمولات |
| 5,496 | 5,982 | الدخل النقدي من الفوائد والعمولات |
| 277 | 336 | فوائد مدينة |
| 1,971 | 2,009 | مصاريف العمولات والفوائد |
| 3,802 | 4,309 | صافي الدخل من الفوائد |
| 850 | 1,276 | مخصص خسائر القروض |
| 2,952 | 3,033 | صافي الدخل من الفوائد بعد المخصصات |
| 2,754 | 2,815 | مصاريف تشغيلية |
| 1,662 | 1,730 | مصاريف العمالة |
| 1,092 | 1,085 | مصاريف إدارية أخرى |
| 198 | 218 | صافي الدخل التشغيلي |
| 449 | 477 | دخول أخرى |
| 324 | 134 | الدخل من الاستثمار |
| 125 | 343 | دخول أخرى غير استثنائية |
| 101 | 116 | مصاريف أخرى |
| 72 | 56 | تعديل تضخم مؤسسات التمويل الأصغر (إن وجد) |
| 29 | 60 | مصاريف أخرى غير استثنائية |
| ٥٤٦ | ٥٧٩ | صافي الدخل غير التشغيلي |
| 26 | (1) | حسابات استثنائية |
| 26 | - | دخل استثنائي |
| - | 1 | مصاريف استثنائية |
| ٢57 | ٧٧5 | صافي الدخل قبل الضريبة |

| | | |
|-----|-----|------------|
| 168 | 167 | الضرائب |
| ٤٠٤ | ٤١٠ | صافي الدخل |

البيانات المطلوبة لاحتساب النسب (آلاف الدولارات)

| ٢٠٠١ | لبند |
|-----------|---|
| \$ ٢,٥٠٢ | الصندوق والحساب الجاري لدى البنك زائداً استثمارات يمكن تداولها بسهولة |
| \$ ٢,٥٥٧ | إجمالي المحفظة القائمة التي لم يعد هيكلتها مع المتأخرات < ٣٠ يوم زائداً مجموع إجمالي المحفظة المعاد هيكلتها |
| \$ ٦,٣١٨ | الدخل من العمولات والفوائد |
| \$ ٢٧٧ | الفوائد المدينة في ٢٠٠٠م |
| \$ ٣٣٦ | الفوائد المدينة في ٢٠٠١م |
| \$ ٢,٠٠٩ | مصاريف الرسوم والفوائد |
| \$ ١,٢٧٦ | مصاريف مخصصات خسائر القروض |
| \$ ٢,٣٧٤ | احتياطي خسائر القروض |
| \$ ٣٥١ | صافي الدخل قبل المنح (معدل) |
| ٢٠,٢٣٩ | عدد المقرضين (من غير القروض الاستهلاكية والمرهونة) ٢٠٠١م |
| ٢١,٦٣٤ | عدد المقرضين (من غير القروض الاستهلاكية والمرهونة) ٢٠٠٠م |
| \$ ٢,٨١٥ | المصاريف التشغيلية (مصاريف العمالة + المصاريف الإدارية + الإهلاك) |
| \$ ٢٩,٢١٧ | إجمالي الأصول |
| \$ ٤,٤١٥ | إجمالي حقوق الملكية |
| \$ ٢٤,٨٠٢ | إجمالي الالتزامات |
| \$ ٢٧,٤٤٣ | الإجمالي الكلي للمحفظة القائمة |
| ١٨١ | إجمالي العمالة |
| ٧٦ | موظفي الإقراض |
| \$ ٣٥٨ | القروض المدومة خلال الفترة |
| \$ ٢٧,٨٥٢ | متوسط الأصول خلال الفترة |
| \$ ٤,٣٩٠ | متوسط حقوق الملكية خلال الفترة |
| \$ ٢٢,٠١١ | متوسط الالتزامات خلال الفترة |
| \$ ٢٤,٩٣٣ | متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة |

| | |
|---|---------------------------------------|
| <p>المصاريف التشغيلية (مصاريف العمالة + المصاريف الإدارية + الإهلاك) ÷ متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة</p> <p>مثال: $11,3\% = \\$24,933 \div \\$2,815$</p> | <p>نسبة المصاريف التشغيلية</p> |
| <p>المصاريف التشغيلية (مصاريف العمالة + المصاريف الإدارية + الإهلاك) ÷ متوسط عدد المقترضين خلال الفترة</p> <p>مثال: $134 = (2 \div (20,239 + 21,634)) \div \\$2,815$</p> | <p>التكلفة لكل مقترض</p> |
| <p>عدد المقترضين (باستثناء القروض الاستهلاكية والمرهونة) ÷ إجمالي العمالة</p> <p>مثال: $112 = 181 \div 20,239$</p> | <p>إنتاجية الموظفين</p> |
| <p>عدد المقترضين (باستثناء القروض الاستهلاكية والمرهونة) ÷ مسؤولي الإقراض</p> <p>مثال: $266 = 76 \div 20,239$</p> | <p>إنتاجية مسؤولي الإقراض</p> |
| <p>الرصيد القائم للقروض المتأخرة لأكثر من ٣٠ يوم زانداً للقروض المعادة هيكلتها ÷ إجمالي المحفظة القائمة</p> <p>مثال: $9,3\% = \\$27,443 \div \\$2,815$</p> | <p>المحفظة في خطر</p> |
| <p>مصاريف مخصصات خسائر القروض ÷ متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة</p> <p>مثال: $5,1\% = \\$24,933 \div \\$1,276$</p> | <p>نسبة مصاريف المخصصات</p> |
| <p>احتياطيات خسائر القروض ÷ الرصيد القائم للقروض المتأخرة لأكثر من ٣٠ يوم زانداً القروض المعاد تمويلها</p> <p>مثال: $92,8\% = \\$2,815 \div \\$2,374$</p> | <p>نسبة تغطية المخاطر</p> |

| | |
|---|------------------------------------|
| <p>قيمة القروض المعدومة ÷ متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة</p> <p>مثال: $1.4\% = \\$24,933 \div \\358</p> | <p>نسبة القروض المعدومة</p> |
| <p>مصاريف الرسوم والفوائد ÷ متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة</p> <p>مثال: $8.1\% = \\$24,933 \div \\$2,009$</p> | <p>نسبة مصاريف التمويل</p> |
| <p>مصاريف الرسوم والفوائد ÷ متوسط التزامات الاقتراض خلال الفترة</p> <p>مثال: $9.1\% = \\$22,011 \div \\$2,009$</p> | <p>نسبة تكاليف الاقتراض</p> |
| <p>إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي حقوق الملكية</p> <p>مثال: $5.6\% = \\$4,415 \div \\$24,802$</p> | <p>المديونية/حقوق الملكية</p> |
| <p>صافي الدخل المعدل قبل المنح ÷ متوسط حقوق الملكية خلال الفترة</p> <p>مثال: $8.0\% = \\$4,390 \div \\351</p> | <p>العائد على حقوق الملكية</p> |
| <p>صافي الدخل المعدل قبل المنح ÷ متوسط الأصول خلال الفترة</p> <p>مثال: $1.3\% = \\$27,852 \div \\351</p> | <p>العائد على الأصول</p> |
| <p>الدخل من الرسوم والفوائد ÷ متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة</p> <p>مثال: $25.1\% = \\$24,933 \div (227-336) - \\$6,318$</p> | <p>عائدات المحفظة</p> |

ملحق ۲: مایکرو ریت-۲۹

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

| العملاء | المحفظة | البلد | المؤسسة |
|---------|--------------|---------------------|---|
| ٤٣,٥٣٠ | \$٥٢,٥٥٧,٠٠٠ | بوليفيا | كاجا لوس أنديز |
| ٦١,٣٦٨ | \$٨١,٠٣٠,٠٠٠ | بوليفيا | باتكو سول |
| ٢٢,٦١٣ | \$٢٧,٤٤٣,٠٠٠ | بوليفيا | إف أي إي |
| ١٦,٤٦٨ | \$١٨,٨٨٥,٠٠٠ | كولومبيا | فين أمريكا |
| ١٠,٠٧٩ | \$٣,٣٠٠,٠٠٠ | كولومبيا | بوغوتا - القطاع المصرفي الدولي للمرأة |
| ١٩,٦٣٢ | \$٤,٨٧٧,٠٠٠ | كولومبيا | بوكارمانغا - القطاع المصرفي الدولي للمرأة |
| ٣٨,٠٦٣ | \$١٧,٧١٠,٠٠٠ | كولومبيا | كالي - القطاع المصرفي الدولي للمرأة |
| ١١,١٨٥ | \$٣,٩٣٠,٠٠٠ | كولومبيا | مدلين - القطاع المصرفي الدولي للمرأة |
| ٣٦,٠٤٩ | \$٩,٦١٦,٠٠٠ | كولومبيا | بويابان - القطاع المصرفي الدولي للمرأة |
| ٢٨,٠٧٩ | \$٩,٩٤٦,٠٠٠ | جمهورية الدومينيكان | أوبم |
| ٣,٣٦٧ | \$٥,٣٥٤,٠٠٠ | جمهورية الدومينيكان | فونديسا |
| ٣٦,٣١٨ | \$٣١,٨٦٣,٠٠٠ | السلفادور | كالبيا |
| ٩,٤٨٣ | \$١,٥٢٨,٠٠٠ | السلفادور | إتليس |
| ٩٢,٧٧٣ | \$٢٤,٨٤٨,٠٠٠ | الميكسيك | كومبارتاموس |
| ١٣,٥٠٩ | \$١٣,٦٤٠,٠٠٠ | نيكاراجوا | كونفيا |
| ٥,٢٨٢ | \$٧,٢٨٠,٠٠٠ | نيكاراجوا | فايند |
| *٤,١٦٣ | \$٢,٩١٥,٠٠٠ | نيكاراجوا | نيبوروسكي |
| ٣٥,٠٥٧ | \$١٩,٣٢٤,٠٠٠ | الباراغواي | فيجن |

| | | | |
|---------------|--------|---------------|---------|
| أركوبيا | البيرو | \$٥٠.٠٠٤٥.٠٠٠ | ٥٠.٢٠٩ |
| كاسكو | البيرو | \$١٧.٢٩٧.٠٠٠ | *٢٢.٠١١ |
| إيكا | البيرو | \$١٢.٢٨٠.٠٠٠ | ١٢.١٢٤ |
| سولانا | البيرو | \$١٩.٩٤٩.٠٠٠ | *٤٥.٢٥٨ |
| تاكنا | البيرو | \$١٠.١٣٠.٠٠٠ | ١٣.٤٧٦ |
| تروجيلو | البيرو | \$٢٧.٣٧٣.٠٠٠ | ٤٦.٩٦٧ |
| كونفيانزا | البيرو | \$٢.٦٦٣.٠٠٠ | ٣.٦٤٠ |
| كراير أركوبيا | البيرو | \$٢.٩٥١.٠٠٠ | ٣.٠٩٨ |
| كراير تاكنا | البيرو | \$٣.٤٥١.٠٠٠ | ٢.٨٥٨ |
| إديفيكار | البيرو | \$٢٠.٠٤٥.٠٠٠ | ٢٠.٤٥٢ |
| بروميرسا | البيرو | \$٥.٠٠٥.٠٠٠ | ٥.٥٠٩ |

* تم استخدام عدد القروض عند عدم توفر عدد العملاء.

| الكفاءة والإنتاجية | | | | جودة المحفظة | | | | المؤسسة |
|--------------------|------------------------|-------------------|-------------------------|----------------------|--------------------|----------------------|----------------|----------------|
| إنتاجية الموظفين | إنتاجية مسؤولي الإقراض | التكلفة لكل مقترض | نسبة المصاريف التشغيلية | نسبة الديون المعدومة | نسبة تغطية المخاطر | نسبة مصاريف المخصصات | المحفظة في خطر | |
| ١٠٤ | ٣٢٩ | \$١٦٠ | %١٢,٥ | %٣,٠ | %١٠٢,٢ | %٥,٤ | %٩,٢ | كاجا لوس أنديز |
| ١١٦ | ٣٦٦ | \$١٨٧ | %١٣,٩ | %٢,٣ | %٥٩,٩ | %٥,٧ | %٩,٣ | بانكو سول بدون |
| ١١٢ | ٢٦٦ | \$١٣٤ | %١١,٣ | %١,٤ | %٩٢,٩ | %٥,١ | %١٣,٤ | إف أي إي |
| ٨٧ | ٢٥٠ | \$٢٠٩ | %١٨,٨ | %٣,١ | %٢١,٣ | %٣,٤ | %٢,٩ | فين أمريكا |
| ١٨٠ | ٤٣٨ | \$٧٠ | %٢٠,٧ | %٣,٦ | %١٠٩,٥ | %٤,٤ | %١,٠ | بوغوتا |
| ٢٦٠ | ٦٢٧ | \$٦١ | %٢٢,٣ | %٠,٤ | %٥٤,٤ | %٠,٩ | %١,٧ | بوكارامانغا |
| ٢٥٢ | ٥١٤ | \$٥٩ | %١٣,٦ | %١,٣ | %٢٦١,٩ | %٣,٣ | %٢,٢ | كالي |
| ٢٢٤ | ٤٨٦ | \$٥٩ | %١٧,١ | %١,٢ | %٩٢,٠ | %١,٧ | %٢,٩ | مدلين |
| ٢٩٦ | ٦٩٠ | \$٥٠ | %١٣,٧ | %٠,٥ | %١٠٠,٠ | %٠,٨ | %٣,٤ | بويابان |
| ١٨٥ | ٣٩٤ | \$٨١ | %٢١,٩ | %١,٧ | %٩٠,٥ | %١,٣ | %٩,٣ | أوبيم |
| ٧٣ | ١٨٧ | \$٢١١ | %١٣,٦ | %١,٠ | %٨٩,٨ | %٣,٥ | %٦,٧ | فونديسا |
| ١٤٨ | ٣٥٢ | \$١٣٩ | %١٦,٣ | %١,٥ | %١١٤,٠ | %٧,٠ | %١٠,٠ | كالبيا |
| ١٥٣ | ٢٩٦ | \$٧٧ | %٥٢,٨ | %١٢,٢ | %٤٦,١ | %٩,٦ | %١,٢ | إنليس |
| ١٨٨ | ٣٤٧ | \$٩٣ | %٤١,٧ | %٠,٤ | %٣٦٣,٧ | %٦,٢ | %٨,١ | كومبارتاموس |
| ٨٦ | ٢٣٧ | \$٢٢٥ | %٢١,٠ | %٠,٠ | %٣٧,٠ | %١,٠ | %١,٧ | كونفيا |
| ٦٥ | ٢٢٠ | \$١٥٥ | %٢٣,٣ | %٢,١ | %١١٨,٣ | %٢,٣ | %٤,٦ | فايند |
| ٦٨ | ١٩١ | \$٢٧٨ | %١٦,٤ | %١,٣ | %٣٨,٤ | %٠,١ | %٤,٦ | نيبوروسكي |

| | | | | | | | | |
|---------------|-----|-----|--------|-------|------|--------|------|-------|
| فيجن | 125 | 361 | \$10.9 | %17,1 | %2,8 | %22,7 | %6,4 | %10,5 |
| أركوبيا | 122 | 339 | \$242 | %14,4 | %1,2 | %115,8 | %5,1 | %6,9 |
| كاسكو | 138 | 482 | \$196 | %15,2 | %0,2 | %132,8 | %2,3 | %4,7 |
| إيكا | 67 | 248 | \$279 | %15,4 | %1,0 | %78,5 | %6,1 | %15,4 |
| سولانا | 77 | 230 | \$233 | %16,7 | %2,5 | %96,4 | %3,0 | %9,7 |
| تاكنا | 71 | 296 | \$275 | %17,3 | %0,7 | %83,1 | %2,8 | %7,4 |
| تروجيلو | 72 | 308 | \$374 | %17,6 | %0,7 | %84,5 | %2,5 | %6,6 |
| كونفيانزا | 134 | 322 | \$184 | %23,9 | %1,5 | %92,1 | %4,8 | %5,4 |
| كراير أركوبيا | 99 | 205 | \$213 | %22,5 | %2,1 | %98,6 | %4,6 | %7,0 |
| كراير تاكنا | 87 | 286 | \$260 | %20,6 | %4,8 | %38,3 | %8,7 | %24,3 |
| إديفيكار | 111 | 320 | \$168 | %19,5 | %0,6 | %87,8 | %7,2 | %10,3 |
| برومبرسا | 104 | 240 | \$311 | %29,3 | %3,4 | %72,7 | %4,2 | %10,5 |

| المؤسسة | الإدارة المالية | | | الربحية | | |
|----------------|---------------------|---------------------|-------------------------------|--------------------------------|--------------------------|--------------------|
| | نسبة مصاريف التمويل | نسبة تكاليف الاموال | نسبة المديونية / حقوق الملكية | العائد المعدل على حقوق الملكية | العائد المعدل على الأصول | العائد على المحفظة |
| كاجا لوس أنديز | %6,9 | %8,0 | 7,9 | %13,8 | %1,6 | %27,1 |
| باتكو سول | %6,8 | %7,0 | 5,7 | بدون | بدون | %24,8 |
| إف أي إي | %8,1 | %9,1 | 5,6 | %8,0 | %1,3 | %25,1 |
| فين أمريكا | %12,7 | %13,7 | 6,0 | بدون | بدون | %31,6 |
| بوغوتا | %10,0 | %13,9 | 1,6 | %22,6 | %9,3 | %45,5 |
| بوكارامانغا | %10,7 | %15,4 | 1,6 | %21,4 | %9,4 | %50,3 |

| | | | | | | |
|---------------|-------|-------|-----|--------|--------|--------|
| كالي | %٨,٩ | %١٣,٩ | ١,٥ | %٢٣,٦ | %٩,٨ | %٤١,٣ |
| مدلين | %١٠,٩ | %١٥,١ | ١,٥ | %١٠,٠ | %٤,٦ | %٣٧,٦ |
| بويبيان | %٤,٦ | %١٢,٨ | ٠,٦ | %٢٦,٤ | %١٨,٤ | %٤٤,١ |
| أوبم | %٨,٠ | %١٣,٣ | ١,١ | %٢٢,٢ | %١١,٦ | %٤٦,٣ |
| فونديسا | %١٥,١ | %١٩,٧ | ٢,١ | %٢٤,٢ | %٧,٣ | %٤٢,٢ |
| كالبيا | %٥,٥ | %٦,٥ | ٣,٨ | %٦,٩ | %١,٦ | %٢٧,٤ |
| إنليس | %٢,١ | %٤,٤ | ١,٢ | %٢٦,٧- | %١٢,٦- | %٥١,٩ |
| كومبارتاموس | %١٢,٠ | %٢١,١ | ٢,٠ | %٣٧,٨ | %١٨,١ | %١١١,٣ |
| كونفيا | %١٢,٦ | %١٠,٢ | ٨,٥ | بدون | بدون | %٣٣,٨ |
| فايند | %١٠,٠ | %١٠,٧ | ٣,٨ | %١٠,٠ | %٣,٩ | %٣٩,٥ |
| نيبوروسكي | %٤,٧ | %٧,١ | ٥,٢ | %١٧,٤ | %٣,٣ | %٢٨,٢ |
| فيجن | %١٨,٢ | %١٥,٦ | ٦,٦ | بدون | بدون | %٣٨,٥ |
| أركويبا | %١٢,٦ | %١٠,٨ | ٧,٠ | %٤٢,٩ | %٥,١ | %٤٠,٦ |
| كاسكو | %١٠,٦ | %٨,٢ | ٥,٩ | %٣٤,٥ | %٥,١ | %٣٥,٢ |
| إيكا | %١١,٩ | %١٢,١ | ٤,١ | %٨,٦ | %١,٩ | %٣٤,٦ |
| سولانا | %١٤,٠ | %١٢,٨ | ٥,١ | %٣٤,١ | %٥,٦ | %٤٢,٦ |
| تاكنا | %١٢,٧ | %٩,٤ | ٤,١ | %٢٩,٧ | %٥,٢ | %٤١,٢ |
| تروجيلو | %١١,٨ | %١٠,٨ | ٤,٦ | %٢١,٣ | %٤,٠ | %٣٧,٦ |
| كونفيانزا | %٧,٦ | %٧,٥ | ٣,٤ | %١٧,٥ | %٤,٢ | %٤٧,٢ |
| كراير أركويبا | %٩,٠ | %٩,٩ | ٣,٨ | %١٥,٣ | %٣,١ | %٤٢,٩ |

| | | | | | | |
|-------------|-------|-------|-----|--------|-------|-------|
| | | | | | | |
| كرابر تاكنا | %۱۰,۵ | %۱۲,۵ | ۳,۵ | %۲۳,۵- | %۴,۵- | %۴۱,۲ |
| اڊيفيڪار | %۷,۵ | %۱۱,۸ | ۴,۲ | %۱۴,۱ | %۳,۰ | %۳۹,۹ |
| پروميرسا | %۱۲,۵ | %۱۱,۹ | ۳,۸ | %۴,۰ | %۰,۸ | %۴۷,۰ |